الفصل الخامس

جهوده في تحقيق التراث اللغوي

المبحث الأول

منهجه في تحقيق التراث اللغوي

(لا يعرف الشوك إلاّ مَنْ يخوض ميدان تحقيق التراث) [1] هذه المقولة ردّدها رمضان عبد التواب لِمَنْ أراد أن يخوض هذا الميدان، وذلك بعد أن ظنّ بعض الدارسين أنّ التحقيق عمل هيّن وسهل، بأن يقوم المحقق بقراءة المخطوطة ثم نسخها وطبعها بأغلاطها وتحريفاتها، التي تبعدها كثيرا عن الأصل الذي كُتبت به.

إنّ التحقيق فن – كأي فن – له أصول وقواعد، إنْ لم تتبع كان العمل المقدّم ليس إلاّ مخطوطة أخرى أضيفت إلى المخطوطات السابقة للنص المحقق.

وقد نهج الدكتور رمضان عبد التواب منهجًا في التحقيق يقوم على الاستقصاء في التخريج، حتى أصبحت له مدرسة تُعرف في الوسط العلمي الآن بالمدرسة الرمضانية في تحقيق التراث [2].

وقبل أن نشرع في بيان أسس منهج الدكتور رمضان في التحقيق، ننظر في تعريفه مصطلح التحقيق؛ إذ يقول: ((تحقيق النص معناه: قراءتهُ على الوجه الذي أرادَهُ عليه مؤلفه، أو على وجهٍ يقرب من أصله الذي كَتَبَهُ به هذا المؤلف))[3]. ومعنى هذا تخليص النص ممّا أصابه من تحريف أو تصحيف وتبرئتُه ممّا زيد فيه أو نقص منه، وذلك من خلال مقابلة النُّسَخِ وتوخّي القراءة المتأنية الدقيقة.

ونلاحظ هنا احترازًا في التعريف، إذ يقول: ((وليس مَعْنى قولنا (يقرب من أصله) إننا نخمِّن أيّة قراءةٍ معينةٍ، بل علينا أنْ نبذل جهدًا كبيرًا في محاولة العثور على

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٤.
(٢) لقد سمّى الدكتور عبد المجيد دياب هذا المنهج الذي اتبعه الدكتور رمضان عبد التواب في التحقيق: (منهج الاستقصاء في التخريج)، ينظر: تحقيق التراث العربي: ٢٧٥ – ٢٨١.
(٣) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٥.

دليل يؤيد القراءة التي اخترناها))[1].

ولا شكّ في أنّ هذا العمل يحتاج إلى مراجعة و تدقيقات للنصّ المنقول في المصادر الأخرى فضلا عن إعمال العقل .

وقد يقتضي عمل المحقق الأمين أنْ يقضي ليلة كاملة أو أكثر في تصحيح كلمة أو عبارة أو تخريج بيت من الشعر أو عَلَمٍ من الأعلام.

والتراث في مجال تحقيق النصوص لايتحدّد بزمنٍ معينٍ عند الدكتور رمضان عبد التواب؛ إذ يقول: ((هو كلّ ما وصل إلينا مكتوبًا، في أيّ علمٍ من العلوم أو فنّ من الفنون، أو في التالي: كلّ ما خلّفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة، ولهذا فالتراث ليس محدّدًا بتأريخ معين، إذ قد يموت أحد العلماء في عصرنا هذا، فيصبح ما خلّفه مكتوبًا تراثًا بالنسبة لنا، فما كتبه شوقي، و حافظ، و طه حسين، والعقّاد ومحمد مندور، وأمين الخولي، وغيرهم، يُعدُّ تراثًا لايقلّ في أهميته عمّا خلّفه لنا أبو تمّام والمتنبيّ، والبحتري، وسيبويه، والأصمعي، والمبرّد، وثعلب مثلا))[2].

أُسس التحقيق :-

أولاً: جمع النُّسَخ المخطوطة للنصّ:-

وهذه المرحلة الأولى من مراحل التحقيق، وهناك عدّة مصادر يرشدنا إليها الدكتور (رمضان عبد التواب) للوصول إلى غرض تعرّف نُسخ المخطوطة في شتّى مكتبات العالم، منها: (تأريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان، و هو ليس كتابًا في تأريخ الأدب بالمعنى المعروف، وإنّما هو تسجيل لكلّ ما وصل إلى علم صاحبه، ممّا أُلّفَ باللغة العربية، في جميع فروعها. وكذلك (تأريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين، وهو من الأتراك الذين يشتغلون بالدراسات العربية، الذي طافَ بكثير من مكتبات العالم التي لم تفهرس كتبها حتى صدور كتاب بروكلمان، وقام هو بفهرسة

(١) المصدر نفسه: ٥.
(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٨.

المخطوطات الموجودة فيها. وفهارس المكتبات التي فيها مخطوطات عربية، ثم أخيرًا سؤال أهل العلم عمّا يعرفونه من نُسخ الكتاب المراد نشره[1].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّه يحسن بالمحقّق ((أنْ يدرس النُّسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها، أوّلا، عن طريق وصف الفهارس لها، فقد يرى مثلا من هذا الوصف أنّ بعض مخطوطات الكتاب قد نقل عن بعضِها الآخَر، وعندئذ فلا داعي للحصول عليها كلّها، بل يكفي في هذه الحالة استخدام الأمهات فحسب، إلا إذا كان بعض النّسخ الحديثة قد كتبها علماء معروفون، أو سُمِعَت عن علماء مشهورين، ففي هذه الحالة لابد من الحصول على هذه النّسخ كذلك. وإذا كان الكتاب نسخة وحيدة، فلا يضير تحقيقه بالاعتماد على هذه النسخة وحدها. أمّا إذا كان للكتاب أكثر من مخطوطة، فمن الخطورة الاعتماد على نسخة واحدة من نسخه؛ لأنّنا لانضمن أن تكون هذه النسخة مستوفية لكلّ النصّ الذي كتبه مؤلف الكتاب))[2].

لكنْ كيف نرتب النّسخ من حيث الأهمية، ونختار النّسخ الأمّات؟ يجيب الدكتور عبد التواب عن هذا بأنّ الفيصل في ذلك ثلاثة أمور هي:

١. **قِدَم النسخة:** ويعرف ذلك إمّا من التّاريخ المدوّن على آخرها، أو من شكل ورقها وخصائص خطوطها. والحكم في الأمرين الأخيرين ((حكم تقريبي؛ لأنّه لا توجد عندنا مميّزات قاطعة بانتماء هذه المخطوطة أو تلك إلى عصر معين على وجه التحديد اعتمادًا على شكل الورق أو نوع الخط))[3].

ويهمّنا هنا أن نذكر أنّ ((قِدَم النسخة لايشكّل بالضرورة مبرّرًا لاتّخاذها أُمًّا ما لم يكن هناك من الدواعي، ما يجعلها قادرة على قيامها مقام نسخة الأمّ، فقد تكون نسخة حديثة، أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء، مملوءة بالتصحيف والتحريف))[4].

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٦٠ ـ ٦٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥.
(٣) المصدر نفسه: ٦٦.
(٤) منهج تحقيق النصوص ونشرها: ١١.

٢. **علم الناسخ:** فقد تكون لدينا نسختان لمخطوطة إحداهما قديمة ولكنّ ناسخها جاهل كثير الخطأ والتحريف، والأخرى حديثة بَيْدَ أنَّ ناسخها مشهور له بالدِّقة وتحرّي الصّواب، وهنا لابدّ للمحقّق أنْ يَعُدَّ هذه النسخة الحديثة أمًّا وتُعْتَمَد الأخرى أو الأخريات للمقابلة والتصويب والتصحيح.

٣. **كمال النسخة:** فقد تكون النسخة القديمة بها خروم سواء في أوّلها أو وسطها أو آخرها عندئذ تُفْضَلها نسخةٌ حديثة بلا نقصان. وهنا ينبّه الدكتور (رمضان عبد التواب) إلى مسألة غاية في الأهميّة، وهي أنّ اختلاف النّسخ في الزيادة والنقصان ((لايعني دائمًا بالناقصة خرومًا، فقد يكون سببه أنّ المؤلف الواحد قد يؤلّف كتابه عدّة مرات،فيزيد في بعضها وينقص منها))[١]. وهذا هو ما يطلق عليه (الإبرازات) وهي عندما تختلف ((يجب على المحقّق أنْ يختار واحدة منها ولا يمزجها بغيرها. ولو صنع ذلك لأحدث شيئًا لم يكن موجودًا من قبل؛ لأنّ وظيفته العلمية هي المحافظة على كلّ ما يُروى بلا استثناء. وللمحقّق أنْ يُؤثِرَ النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على تلك التي أُبرزَت بعد وفاته، ويُؤثِرَ المسهبة على المختصرة والمصحّحة على التي فيها خلل، فإنْ كانت هناك إبرازتان كلّ واحدة منها مهمّة، والفرق بينهما كبير، لايمكن إيضاحه بإيجاز، فالأَوْلى نشرهما جميعًا))[٢].

وترتّب النسخ المخطوطة للكتاب الواحد من حيث علوّ الدرجة على النحو الآتي:-

أولا: النسخة التي بخط المؤلف، فهي أعلى النسخ على الإطلاق.

ثانيًا: النسخة المقروءة على المؤلف.

ثالثًا: النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف، أو المقابلة بنسخته.

رابعًا: النسخة التي كتبت في حياة المؤلف[٣].

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٦٩.
(٢) المصدر نفسه: ٧٠.
(٣) المصدر نفسه: ٧١ ـ٧٢.

ثانيًا: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

ويمكن الرجوع في ذلك إلى عدّة مصادر منها، كتب التراجم التي ترجمت لمؤلف الكتاب، أو كتب الفهارس التي وقفت عند مجاميع الكتب في أبوابها، مثل فهرست ابن النديم، وابن خير الأشبيلي، وكشف الظنون، أو المؤلفات التي عرضت لبعض الكتب من خلال حديثها عن فن من الفنون مثل مقدمة المخصّص لأبن سيدة، ومقدمة شرح شواهد المغني للسيوطي، ومقدمة شرح الشواهد الكبرى للعيني، ومقدمة خزانة الأدب للبغدادي،وإقليد الخزانة للميمني وغيرها[1].

وينبّه الدكتور رمضان عبد التواب المحقّق على أنّ خلوّ كتب التراجم والطبقات من ذكر الكتاب، لا يصحّ وحده أن يكون مؤدّيًا إلى الشكّ في نسبة الكتاب إلى المؤلف، ويضرب مثلاً على ذلك بكتاب (الأمثال) لمؤرج السدوسي الذي نشره سنة (١٩٧١م)؛ إذ ((لولا اقتباسات منه في (جمهرة الأمثال) للميداني، و(خزانة الأدب) للبغدادي وغيرها، لشكّ المرءُ في نسبته إليه، إذ لم يَرِد له ذكر بين كتب مؤرج السدوسي التي تروىٰ له في كتب الطبقات))[2].

ثالثًا: التَّمَرُّس بالخطوط:

وهذا الأساس مهم جدًا إذ تترتّب عليه القراءة الصحيحة للنصّ من دون تصحيف أو تحريف، لذا يتعيَّن على المحقّق أن ((يتمرَّس بخطوط المخطوطات التي يستخدمها، حتّى لا يقرأها بالطريقة التي تعوّد عليها في إملاء عصره هو، أو يقرأ الخط المغربي بطريقة المشارقة فيخلط القاف بالفاء مثلا، وقد كان لبعض النّسّاخ في الزمن القديم اصطلاحات خاصّة بالضبط بالشكل مثلا، فلا بدّ عندئذ من تعرّف هذه الاصطلاحات في المخطوطة، فقد كان بعض الكتّاب يكتب الشدّة والفتحة، والشدّة والكسرة، بطريقة تخالف طريقتنا اليوم، إذ يضع الفتحة تحت

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٧٤، وتحقيق النصوص ونشرها: ٤٠ - ٤٤.

(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين:٧٤.

الشدّة فيخيل لمن لم يمرّن على خط المخطوطة أنّها شدّة وكسرة في حين أنّ هذا الكاتب يضع الشدّة فوق الحرف والكسرة تحته للدلالة على الشدّة والكسرة))[1].

رابعًا: معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة:ـ

ومن هذه المصطلحات: (التصحيح) و هو((كتابة (صح) على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صحَّ رواية ومعنى، غير أنّه عرضة للشكّ أوالخلاف، فيكتب عليه: (صح)؛ ليعرف أنّه لم يغفل عنه، وأنّه قد ضُبط وصحّ على ذلك الوجه))[2].

((وأمّا التضبيب ـ ويسمى أيضًا التمريض ـ فيُجعل على ما صحّ وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظًا أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية أو يكون شاذًّا عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحّفًا، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك. فيمدّ على ما هذا سبيله خطٌّ، أوّله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها، كيلا يظن ضربًا وكأنّه صاد التصحيح بمدتها دون حائها، كتبت كذلك، ليفرّق بين ما صحَّ مطلقًا من جهة الرواية وغيرها، وما صحّ من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح))[3].

ومن ذلك أيضًا (علامة الإلحاق أو الإحالة) ((وهي عبارة عن خط رأسي مائل نحو اليمين، إذا كُتِب الاستدراك على الحاشية اليمنى، أو نحو اليسار، إذا كُتِب الاستدراك على الحاشية اليسرى للصفحة))[4]. ذلك أنّ القدماء إذا سقط منهم في الكتابة شئ من نصّ، استدركوه على الحاشية، ولا يقحمونه بين السطور حتّى لا يشوّهوا جمال الصفحة.

أمّا إذا وقعت زيادة في الكتابة فكان الأجود عندهم أن يضربوا عليه ... وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة[5]:ـ

---

(١) مناهج تحقيق التراث...: ٧٨.
(٢) المصدر نفسه: ٣٣.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح :٣١٥، وينظر مناهج تحقيق التراث...: ٣٢.
(٤) مناهج تحقيق التراث...: ٣٥.
(٥) المصدر نفسه: ٣٧ ـ ٣٨.

أ- أن يصل بالحروف المضروب عليها، ويَخُطَّ عليها خطًّا ممتدًّا.

ب- أن يكون الخط فوق الحروف منفصلا عنها، منعطفًا طرفاه على أول المبطل وآخره، كالياء المقلوبة.

ت- أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من) فوق أوّله، ولفظة (إلى) فوق آخره ومعناه (من هنا محذوف إلى هنا).

ث- أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة.

ج- أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفرًا وهو دائرة صغيرة. وهذا الصفر هو علامة النقطة في المخطوطات القديمة ولذلك كان أبو عبيدة يسمّي الضرب على الشيء الزائد بالنقط.

هذه المصطلحات وغيرها يُنبِّه الدكتور رمضان عبد التواب المحقّق على أن يكون مُلِمًّا بها ((وإلا خلط النصّ بغيره ممّا ليس منه، أو أسقط ما هو جدير بالثبوت، أو أساء الضبط؛ لأنّه لم يعرف طريقة الناسخ في ذلك))[1].

و يؤكّد الدكتور عبد التواب التمرّسَ بكتابة القدماء في المخطوطات، إذ ((يشيع في بعض المخطوطات القديمة كتابة الكاف كاللام المقوّسة بعض الشيء بغير الشرطة الأفقية وهذه لا بُدَّ للمحقّق من التمرّس بها، وإدراك المراد منها في المخطوطة التي يحقّقها، وإلا خلطها باللام كما حدث من محقّق التوطئة للشلوبيني، الذي قرأ المخطوطة التي أمامه في أحد المواضع (القَسَمُ جملةٌ يولد بها جملة أخرى)[2] والصواب المراد (القَسَمُ جملةٌ يؤكَّد بها جملة أخرى)))[3].

خامسًا: المِران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه:-

و هذا مهم جدًا إذ يجب ((المران على أسلوب المؤلف، والإلمام بموضوع الكتاب، فلكلّ مؤلف أسلوبه وعباراته التي يردد ها، ولازِماتُه التي تدور في كلامه، وينبغي لكي نكتسب هذا المران، أن نقرأ الكتاب عدّة مرات، فمن الأشياء المهمة التي

(١) مناهج تحقيق التراث...: ٨٧.
(٢) ينظر: التوطئة: ٢٣٦.
(٣) مناهج تحقيق التراث...: ٨٨.

لا بدّ من معرفتها رأي المؤلف نفسه، وغرضه في الكتاب كلّه، وفي كلّ فصل من فصوله، وذلك لأنّنا نستعين بتلك المعرفة على نقد ما يخالف رأي المؤلف وغرضه في النّسخ وتصحيح ذلك ... كما يعين على المران على أسلوب المؤلف قراءة الكتب الأخرى التي كتبها ذلك المؤلف))[1]. إذ إنّ بعض المؤلفين القدامى كثيرًا ما كان يستخدم النصّ الواحد في أكثر من كتاب لمناسبات شتّى وهذا لا شكّ يفيد في إصلاح التحريف الذي ينتاب بعض النّسخ.

سادسًا: الشّكّ في النفس قبل النصّ:

ما سبق من أسس، تلزم معرفته للباحثين والناشرين للنصوص على السواء؛ إذ إنّ باحث الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التي يستخدمها قبل أنْ يقدم على استنباط أية نتائج منها، والمحقّق المنصف هو الذي يشكّ في نفسه قبل أن يشكّ في صحّة النصّ إذا كان النصّ غامضًا. وهنا يخاطب الدكتور رمضان عبد التواب المحقّقَ قائلا: ((إمّا أنْ يكون العيْب فيك أنت؛ لأنّ محصولك اللغوي قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكّن فيها من فَهْم هذا النصّ دلالةً وتركيبًا، وإما أن يكون النصّ الذي أمامك قد أصابه التصحيف أو التحريف أو السقط أو التغيير))[2].

ويلفت الدكتور رمضان عبد التواب نظرَ المحقّقين إلى شيءٍ مهم جدًا وهو أنّه ((ليس كلّ نصٍ صعب غير مفهوم، يُعَدُّ مغلوطًا، إذ يحدث في بعض الأحيان أن يغيّر النُّسّاخ بعض العبارات الصحيحة غير المفهومة لهم بعبارات سهلة مفهومة، فإذا عثرنا على قراءتين إحداهما تُفهم بصعوبة والأخرى تُفهم بسهولة فضّلنا الأولى ... إذ لا يتصوّر أن يبدّل الناسخ شيئًا مفهومًا بشيءٍ لا يُفهم إلا بصعوبة، والمحتمل ضدّ ذلك. وهذا الرأي صحيح، والقاعدة التي تترتّب عليه نافعة؛ إذ تحذّرنا ممّا يسهل فهمه؛ فإنّه كثيرًا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم، فعلينا إذن أن نستخرجه فلا نكتفي بتخمينات النّسّاخ، وهي في الحقيقة بعيدة عن الأصل))[1] ومع ذلك ((فإنّنا

(١) مناهج تحقيق التراث...: ٩٠.
(٢) المصدر نفسه: ٩٣.
(١) المصدر نفسه: ٩٧، وينظر: أصول نقد النصوص لبرجشترا سر: ٨٦.

إذا تأكّدنا من أنّ الخطأ قد وقع من المؤلف فإنّنا لا نُصلّحه في متن الكتاب، وإنّما نُبقي عليه كما هو، ونشير إلى وجه الصواب فيه في هوامش التحقيق))[٢].

سابعًا: مراجعة مصادر المؤلف:

من أهم وسائل تحقيق النصوص مراجعة مصادر المؤلف التي استقى منها مادته العلمية، ذلك إنّ إهمال الرجوع إليها - كما يقول الدكتور رمضان - ((يؤدي إلى كثير من الأوهام والخلل في تحقيق النصّ، والإبقاء على ما أصابه من تحريف وتصحيف، أو سقط واضطراب))[٣].

ثامنًا: مراجعة المؤلّفات المماثلة:

كذلك يلزم المحقّق مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذي يحقّقه وهذا أمر ضروري جدًّا ((لتصحيح ما قد يبدو في الظاهر صحيحًا لا غبار عليه وهو في حقيقة أمره مصحّف ومحرّف))[٤].

تاسعًا: مراجعة النقول عن الكتاب والحواشي والشروح:

يرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ مراجعة المحقّق للنقول والاقتباسات عن الكتاب المحقّق في بطون المؤلفات المختلفة لها فائدة عظيمة؛ إذ إنّها قد تلقي ((الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة أو أصابه التصحيف والتحريف على أيدي النسّاخ في مختلف الأزمنة ... كما أن الحواشي والشروح التي صنعها العلماء لبعض الكتب تُعدّ في غاية الأهمية لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب وتقويم ما أصابها من أوهام النسّاخ عبر العصور فلا يعقل مثلا أن ينشر كتاب سيبويه دون رؤية أحد الشروح الموسّعة عليه كشرح أبي سعيد السيرافي مثلا))[١].

عاشرًا: تخريج النصوص:

---

(٢) مناهج تحقيق التراث... : ٩٧ - ٩٨.
(٣) المصدر نفسه: ٩٩.
(٤) المصدر نفسه: ١٠٣.
(١) المصدر نفسه: ١٠٦.

ويقصد بالتخريج البحث عمّا يؤيد النصّ ويشهد بصحّته في بطون الكتب، ويراه الدكتور عبد التواب أمرًا ضروريًا جدًّا، ((فقد يبدو النصّ واضحًا ومفهومًا، وعندئذ يتكاسل المحقّق في أمر مراجعته وتخريجه في المصادر المختلفة للتأكد من صحّة مضمونه))[٢]. وقد يترتب على ذلك سقوط لفظة أو كلمة تغيّر المعنى المقصود.

وأول النصوص التي ينادي الدكتور رمضان بتخريجها هو القرآن الكريم. ولعلّ الاستعانة بفهارس القرآن التي صنعها بعض العلماء تيسّر هذا الأمر على المحقّق، على أنه ليكن معلومًا لدى المحقّق أنه ينبغي ألاّ يسارع ((إلى تخطئة نص الآية الذي أمامه بناءً على ما في المصحف الذي بين أيدينا، بل عليه أن يبحث عنه في كتب القراءات المختلفة))[٣].

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنّه لا ينبغي الاكتفاء بعرض الآية القرآنية على الفهارس التي عنيت بتخريج آيات الذكر الحكيم وإنّما يستهدى بها في معرفة السورة والآية فحسب، ويتحتّم عرض الآية على المصحف الشريف. يزاد عليه أنّ المحقّق يجدر به ألاّ يعوّل على حفظه في تخريج الآيات القرآنية الكريمة.

وممّا ينبغي تخريجه الأحاديث النبوية الشريفة وذلك حتى ((يطمئن المحقّق إلى سلامتها من التصحيف والتحريف. ويعين على ذلك كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في كتب الستة، ومسند الدّارمي وأحمد بن حنبل وموطأ الإمام مالك) للمستشرق فنسنك، وكتاب (مفتاح كنوز السنة) لمحمد فؤاد عبد الباقي، و (الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي، وغيرها))[٤].

كذلك ممّا ينبغي تخريجه الأمثال ويرجع في ذلك إلى كتب الأمثال العربية المختلفة، أمّا الشعر فعند تخريجه ينبغي مراجعة المصادر المختلفة التي ورد فيها هذا الشعر فلا بدّ للمحقّق أن يرجع ((إلى ديوان الشاعر إنْ كان له ديوان وإلاّ رجع إلى ما رويّ من أشعاره في المجاميع الشعرية المختلفة كالأصمعيّات، والمفضليّات،

(٢) مناهج تحقيق التراث...: ١٠٨.
(٣) المصدر نفسه: ١٠٩.
(٤) المصدر نفسه: ١١٠.

وجمهرة أشعار العرب للقرشي، وحماسة أبي تمّام، وحماسة البحتري، والحماسة البصرية، وحماسة ابن الشجري، والأشباه والنظائر للخالديين، وغيرها))[1].

ويركّز الدكتور عبد التواب في منهجه في تخريجه للأشعار على منهج الاستقصاء والتنبيه على جمهرة المواقع التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك في المصادر التي بين أيدينا؛ ذلك أنّ هذا التخريج المستقصى ((قد يفيد باحثًا أو محقّقًا يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق نثري غير مفهوم؛ إمّا لاختصارٍ مخلّ في العبارة، وإمّا لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النصّ في كتاب مطبوع أو مخطوط. والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه الحالة، هي البحث على مثل هذا البيت في مصادره المختلفة لعلّه يعثر في بعضها على سياقه الخالي من الاضطراب والتشويش. مثل هذا الباحث أو المحقّق، يَحْمد لهذه الطريقة المستقصية في تخريج الأشعار أنْ وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمّه، ووفّرت له كثيرًا من الجهد والمشقة... على أنّ الاكتفاء بمصدر أو مصدرين قد يجرّ إلى إدّعاء نسبة خطأ بيت، وردت في مصادر لم يرها المحقّق أو القول بتحريف أو تصحيف، في رواية لم يجهد المحقّق نفسه في البحث عنها، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو، لعثوره عليه مرةً أخرى في مصدره الذي اكتفى به))[2].

وأخيرًا لا بدّ من تخريج الأعلام من أسماء الأشخاص والأماكن والبلدان للتأكد من صحّتها وذلك بالبحث في بطون كتب التراجم والطبقات والكتب التي تعنى بالبلدان.

وهكذا نرى من خلال منهج الدكتور رمضان عبد التواب في تحقيق النصوص أنّ التحقيق ((ليس مهمّة يسيرة بل لابدّ فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية وطريقة استخدامها والإفادة منها في تحقيق النصّ، حتّى يقترب من أصله الذي كتبه المؤلف))[1].

---

(١) مناهج تحقيق التراث...: ١١٣.
(٢) المصدر نفسه: ١١٤ - ١١٥.
(١) المصدر نفسه: ١١٧.

حادي عشر: المقابلة بين النسخ:

تُعَدُّ المراحل السابقة مراحل تمهيديّة قبل إعداد النصّ المحقّق للنشر. فإذا شرع المحقّق في إعداد النصّ للنشر يلزمه أولا المقابلة بين النسخ. والغرض منها هو الوصول إلى الصورة الصحيحة للنصّ ((أو التي تبدو أنّها هي الصواب، وإثباتها في صلب النصّ عند نشره، ثم توضع فروق النّسخ الأخرى في هامش الصفحة مع الإشارة إلى هذه النّسخ برموز معيّنة يختارها المحقّق ويشير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب))[٢].

ويشرح الدكتور (رمضان عبد التواب) طريقته في المقابلة بين النّسخ قائلا: ((درجت في الكتب الكثيرة التي حقّقتها على نَسْخِ الأصل نسخًا دقيقًا مراجعًا، مع مراعاة ترك سطر أبيض بين كلّ سطرين يستخدم لمقابلة النّسخ الأخرى فوق الكلمات والعبارات المختلفة، واستخدام رموز معيّنة لكلّ نسخة وكتابة كلّ هذه المقابلات بقلم الرصاص، ليسهل مَحْوُها بعد انتهاء كلّ المقابلات واثبات الصواب بالحبر في النصّ، وفروق النّسخ والتخريجات، والشروح وغير ذلك في هوامش الصفحات بالأرقام))[٣].

وينبّه الدكتور رمضان عبد التواب على ملاحظة مهمّة، وهي أنّه إذا أثبتت المقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها، فلا يصحُّ تغييرها إلا بدليل قاطع على فسادها.

ثاني عشر: إصلاح التصحيف و التحريف:ـ

وسنفصّل القول في هذا الأساس لاحقًا.

---

(٢) مناهج تحقيق التراث...: ١٢٠.
(٣) المصدر نفسه: ١٢٠.

ثالث عشر: الزيادة والنقص:-

عرفنا من قبل أنّ التحقيق هو قراءة النصّ كما أراده مؤلّفه، وعلى ذلك فلا يجوز للمحقّق ((أن يزيد في النصّ أو ينقص منه شيئًا إلاّ بشرط واحد وهو أن يكون ذلك ضروريًا لا مفرّ منه، ولا بدّ من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين، والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش))[1].

ويُحذّر الدكتور رمضان عبد التواب المحقّقين من الزيادة في النصّ بسبب بعض الحواشي التفسيرية التي يُقْحِمُها بعض النسّاخ، وذكرَ لنا بعض الأمثلة على ذلك، منها ما ورد في كتاب (المذكر والمؤنث) للمبرّد:(ومن هذا الباب في قول سيبويه قصباء يا فتى) فقد شُرِحَت كلمة قصباء على هامش مخطوطة الظاهرية بأنّها(جمع القصب) فأضاف ناسخ مخطوطة التيمورية هذه الحاشية إلى النصّ غَفْلَةً منه وسَهْوًا، فصار: ومن هذا الباب في قول سيبويه جمع القصب قصباء يا فتى[2].

رابع عشر: ضبط ما يُشْكِل من الكلمات:-

لا بدّ للمحقّق أن يراعي ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط بشرط أن لا يتعارض ذلك مع قصد المؤلّف. وعمومًا ينبغي العناية بضبط آيات القرآن الكريم، وأبيات الشعر بما لا يخلّ بالوزن، وما يُشكِل من الألفاظ اللغوية والعبارات الملبسة ... وإذا كانت المخطوطة بخط المؤلف فلا يُغيّر ما فيها من الضبط حتّى لو كان هذا الضبط مخالفًا لقواعد اللغة والنحو، حتّى يكون نصّ المؤلف شاهدًا على ثقافته، ولكن يشار إلى ما يظنّه المحقّق صوابًا في الحواشي. ويَصْدُق ذلك على غير القرآن الكريم، فلو تيقّن المحقّق من خطأ المؤلف في ضبط النصّ القرآني فعليه أن يُصلِحُه مع لزوم الإشارة في الحواشي إلى ما كان في الأصل من ضبط[3].

---

(١) المصدر نفسه: ١٤٩.
(٢) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٥٧، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١/ ١٢٣.
(٣) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٦٠ ـ ١٦٢.

عِلمًا أنّ من المحقّقين وهم من المهرة في فن التحقيق يرَوْن أنّ الآية القرآنية يُكتفى بتصحيحها، ولا يستدعي الإشارة في الحاشية إلى ذلك، ومن هؤلاء: المحقّقون العراقيون وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن.

خامس عشر: الإشارة إلى مصادر التخريج:ـ

ويقصد بمصادر التخريج الوثائق التي يسوقها المحقّق دليلا على صحة النصّ الذي يحقّقهُ. ومنهج الدكتور عبد التواب فيها هو الاستقصاء، يتضح هذا من قوله: ((وأهم ما ننادي به هنا منذ عدّة سنوات مَضَت هو الإكثار ما أمكن من ذكر المصادر لا الإكثار من النقل عن هذه المصادر...))[1].

((وأول ما ينبغي أن يلتفت إليه المحُّقق، هو مراجعة مصادر المؤلف، ما دامت موجودة مخطوطةً كانت أم مطبوعةً، وعليه أن يشير في هوامشه إلى صنيع المؤلف في نصوص هذه المصادر وهل كان ينقلها نقلا حرفيًا في دقّة وأمانة؟ أم أنّه كان يتصرّف فيها بالنقص والزيادة عليها؟ ويكفي في الحالة الأولى الإشارة إلى مكان ورود النصّ في مصدره. أمّا الحالة الثانية فإنّها تستدعي من المحقّق نقل النصّ ووضعه في الحاشية؛ لكي يتمكّن الباحث من المقارنة بين النصّ الأصلي وما صنعه به المؤلف المقتبس له.

ولا يصحّ الاعتماد في تخريج النصوص على المصادر الثانوية، فلا يصحّ الاعتماد في تخريج نصّ لابن جني مثلا على كتاب: (الأشباه والنظائر) للسيوطي مثلا، مع وجود كتاب ابن جني وإمكان الاطلاع عليه؛ إذ يُعَدّ كتاب: (الأشباه والنظائر) للسيوطي، مصدرًا ثانويًا في حالة وجود كتاب ابن جني، ولا بأس من الإشارة إليه مع كتاب ابن جنّي كذلك. أمّا الاعتماد عليه وحده، فإنّ ذلك قد يضرّ غاية الضّرر))[2].

(١) المصدر نفسه: ١٦٣.
(٢) مناهج تحقيق التراث...: ١٦٣ ـ ١٦٤.

وأنكر الدكتور رمضان عبد التواب بعض البِدع التي شاعت بين المحقّقين في ذكر الحواشي منها(٣):-

١. ذكر اسم المؤلف أولا وبعده اسم الكتاب، و هذه بِدْعَة لم يعرفها العرب القدامى في مؤلفاتهم وإنّما هي وافدة علينا من الغرب.
٢. توضيح بيانات المصدر عند ذكره أول مرّة في الكتاب المحقّق أو الرسالة العلمية، و هذا تزيّد لا مسوّغ له وتقليد أعمى للغرب الذي يصنع أهله هذا.
٣. إذا تكرّر الرجوع إلى مصدر معين أشار إليه المحقّق أو الباحث في حواشيه بعبارة (المصدر السابق) أو (نفس المصدر) أو (المصدر نفسه).

وترجع كراهية هذا الأسلوب عند الدكتور رمضان إلى ما ينشأ عنها من ضرورة النظر إلى حاشيتين بدلا من حاشية واحدة. وقد تكون الحاشية الأولى في صفحة والثانية في صفحة لاحقة. ويزداد الأمر صعوبة إذا أَكْثَرَ النقلَ من مصدر واحد وكثرت الصفحات بين الحاشيتين: الصريحة والتي بين يدي القارئ، واحتاج الأمر إلى تقليب بعض الصفحات.

أقول: إنّ عبارة (المصدر نفسه) أو (المصدر السابق) تعني المصدر الذي يسبق مصدرك الذي أنت فيه أي (الحالي) حسب، ويستعمل إذّاك في هذا الإطار ولا بأس في ذلك.

٤. الفصل بين كلّ مصدر وآخر بفاصلة من دون الواو.
٥. اختصار أسماء المصادر، مثل: الإبدال لابن السكّيت = (بس) والخصائص لابن جنّي = خصا، وغيرها.

ولي في هذا نظر من حيث أنّه ملبسٌ للقارئين الشُداة، بَلْهَ غير المتخصّصين.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥ ـ ١٧٢.

٦. الاكتفاء بذكر المادّة في المعجم من دون ذكر للجزء والصفحة؛ ذلك أنّ المقصود بذكر بيانات المصادر في الحواشي، المساعدة على الوصول إلى ما ينبغي في أسرع وقت وبأقصر سبيل، فإذا وجد الشخص نفسه أمام حاشية تقول: انظر: اللسان (عرف)، لِمَعْرَفَة الفرس مثلا، كلّفه ذلك قراءة عشر صفحات في مادّة (عرف) ليعثر على (مَعْرَفَة الفرس).

وننتهي في هذا من إجمال منهج الدكتور رمضان عبد التواب في التخريج من ((وجوب النصّ على مكان الآية في المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقمها ورقم الآية وكذلك البحث عن القراءة القرآنية المذكورة في النص في كتب القراءات المختلفة، وتخريج الأحاديث والأمثال والأشعار والترجمة للأعلام والبحث عن أسماء الأماكن في معاجم البلدان وشرح الغامض من الكلمات والعبارات والوقوف أمام مشكلات النصّ بتقليب وجهات النظر والحدس والتخمين. وفي كلّ هذه الأمور لابدّ من بذل الجهد، وحشد أكبر قدر من مصادر التخريج حتّى يطمئنّ المحقّق إلى أنّ النصّ المختار صحيح لا يرقى إليه شكّ)) [١].

سادس عشر: المقدّمة:

وهذا الأساس من مكمّلات أسس التحقيق السابقة، فالمقدمة لابد أن تشتمل على ترجمة وافية لصاحب الكتاب المحقّق. ومنهج الدكتور (رمضان عبد التواب) في هذه الترجمة يشتمل على عشر نقاط [٢]:

١. تحقيق اسم الشخص بالضبط.
٢. تحقيق تأريخ مولده ووفاته.
٣. ذكر الشيوخ الذين تلقّى عليهم العلم.
٤. ذكر التلاميذ الذين أفادوا من علمه.
٥. ذكر طرف من حياته ومهنته وتنقّلاته.
٦. ذكر آراء العلماء فيه من المعاصرين وغيرهم.

---

(١) مناهج تحقيق التراث... : ١٦٩ - ١٧٠.
(٢) مناهج تحقيق التراث... : ١٧٥ - ١٧٦.

٧. ذكر المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين معاصريه إن وجدت.
٨. ذكر طائفة من أشعاره إن كان له أشعار.
٩. ذكر كتبه مرتّبة هجائيًا مع بيان المطبوع منها والمخطوط ومكان وجودها في مكتبات العالم.
١٠. الرأي في مركزه العلمي مدعمًا بالأدلة.

كذلك ينبغي أن تتضمن المقدمة كلمة كاشفة للكتاب المحقّق، تُبرَز فيها قيمة الكتاب في فنّه، وما أضافه من جديد، ومدى اعتماده على ما سبقه أو استقلاله في الرأي والمنهج، وإفادة الخالفين منه، وبيان أغلاطه ومساوئه إن وجدت، وتوضيح مذهب صاحبه واتّجاهات فكره[١].

وتتضمن المقدمة كذلك وصفًا للمخطوطات التي اعتمد عليها المحقّق، ولابُدَ أن توصف صفحة العنوان بدقّة ويُوضّح ما عليها من تمليكات أو سَماعات أو وقف خلال العصور. وكذلك وصف خاتمة كلّ مخطوط وما فيها من تاريخ للنَّسْخِ والإجازات والسماعات وغير ذلك. وأن يوضّح المحقّق عدد الأوراق ومقاس الصفحة في كلّ مخطوطة وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة، وعدد كلمات السطر الواحد، ويبين نوع الخط، وألوانه إن اختلفت، وموقف المخطوطة من الضبط بالشكل والعبارة.

ويرتبط بوصف المخطوطات موقف المخطوطة من كتابة الهمزات، وكتابة الألف اللّينة، والألف الفارقة، وتاء التأنيث، والخصائص الخطية المختلفة بها فيما عدا ذلك[٢].

سابع عشر: الفهارس:

والفهارس يصفها الدكتور رمضان عبد التواب بأنها مفاتيح الكتاب ((الحقيقية لكي يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة وبأيْسَر سبيل))[٣].

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٨١.
(٢) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٨٥ - ١٩٠.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٣.

وأنواع الفهارس متعدّدة، وأهمّها[٤]:

١. **فهرس الموضوعات**: ويحسن أن يكون مفصّلا تظهر فيه دقائق الموضوعات التي عالجها صاحب الكتاب، ويكون ترتيبها على نَسقِ ورودها في الكتاب.

٢. **فهرس الآيات القرآنية**: ترتّب في سورها، ثم ترتّب السور بحسب ورودها في المصحف الشريف.

٣. **فهرس الأحاديث والآثار**: إن كانت قليلة في الكتاب المحقّق رُتبت جميعها بحسب أول حرف في أول كلمة وردت فيها. أمّا إذا كثرت ففي رأي عبد التواب إنّ الطريقة المُثلى في فهرستها، أن تفهرسَ كلّ كلمة فيها في فهرس عام يمثّل صورة مصغّرة من (المعجم المُفهرس لألفاظ الحديث النبوي) للمستشرق (فنسنك) Wensinck. ومثل ذلك يقال عن فهرس الأمثال والحكم وأقوال العرب.

٤. **فهرس اللغة**: ((توضع المادّة اللغوية في جداول، وبجوارها الألفاظ المستخدمة من هذه المادة ومعها صفحاتها، وترتّب هذه المواد اللغوية ترتيبًا هجائيًا بحسب الأصل الأول والثاني وما يثلثهما))[١].

٥. **فهرس قوافي الشعر**: فإنّها ترتب ترتيبًا هجائيًا على حروف الروي، ثم في داخل كلّ حرف يكون الترتيب بالروي الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور، ومع كلّ حركة من هذه الحركات وصلها بالهاء، ثم ترتب كل حركة على حسب البحور بترتيب الخليل بن أحمد لهذه البحور على: الطويل، فالمديد، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج فالرمل، فالسريع، فالمنسرح، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب، فالمجتث فالمتقارب، فالمتدارك.

---

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٣ ـ ٢١٩.

(١) مناهج تحقيق التراث...: ٢١٤.

وينادي الدكتور رمضان عبد التواب بفهرسة كلّ بيت ورد في الكتاب المحقّق، بدلا من فهرسة البيت الأول في المقطوعة أو القصيدة التي أوردها المؤلف، ولا يستثنى من ذلك إلا الدواوين الشعرية.

٦. **فهرس الأعلام:** في هذا النوع من الفهارس يغلب على جمهرة المحقّقين استبعاد الألف واللام للتعريف، كما يغلب عليهم استبعاد كلمة: أبو، وابن،وأمّ.

٧. **فهرس المراجع:** يرفض الدكتور رمضان عبد التوب تقسيمها إلى مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات؛ لأنّ هذا التقسيم في رأيه ضرب من العبث ينبغي التخلّي عنه في الكتب المحقّقة والمؤلّفة؛ لأنّ فيها تشتيتًا لجهد القارئ الذي يضطره الأمر إلى الكشف عن الكتاب الواحد في أكثر من قسم؛ لأنّه لم يستطع تحديد هويّته من عنوانه. و هو يدعو إلى أن تفهرس المقالة أو البحث وتوضع في مكانها في قائمة المراجع وعندئذ يقال إنّها منشورة في الدورية الفلانية أومجلة كذا. وينبغي أن تكون المداخل في فهرس المراجع مرتّبة على أسماء الكتب لا على أسماء المؤلفين، ويحتوي الفهرس على ذكر اسم الكتاب بالكامل، وذكر اسم مؤلّفه على ما اشتُهِر به، وذكر اسم المحقّق إن كان محقّقًا، ورقم وجوده في المكتبة إن كان مخطوطًا، كما يذكر مكان الطبع وتاريخه إن عُرِف، فإن لم يُعْرَف لطبعه تاريخ قيل (بلا تاريخ) لكن ينبغي التثبُّت من ذلك أولا بمراجعة غلاف الكتاب في أوّله وآخره وصفحة العنوان وخاتمة المقدّمة التي كتبها المؤلف أو المحقّق، والمكان الذي يذكر فيه عادة رقم الإيداع بدار الكتب.

ذلك عرض موجز لأُسس منهج التحقيق في تحقيق التراث عند الدكتور (رمضان عبد التواب) عرضناه إجمالا. ولِمَن أراد المزيد فليعد إلى كتابه: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (رحمه الله وجزاه عن أهل التحقيق خيرًا).

المبحث الثاني

جهوده في إصلاح التصحيف والتحريف

يقصد به ((ما يحدث في النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتّابها، وما يحدث عن الكتابة بالذات من إيهام. واصطلاح التحريف والتصحيف بهذا المعنى شائع في التراث العربي كلّه؛ لأنّه يتصل بالنصوص، وهي محور دراساته بأسرها))[1].

فإنّ ((الكلمتين مترادفتان عند جمهرة القدماء من علماء العربية؛ إذ يستعملان عندهم بمعنى التغيير في الحروف والحركات))[2].

وأول من فرّق بين المصطلحين هو: أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ) في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)، مثل: قارح وفارج[3]. و

(١) أصول التفكير النحوي: ٢٨٤.
(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ١٢٤.
(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٦٠.

أطلق: التحريف على غير ذلك من التغييرات، مثل: سرى بالحي وسرى في الحي، وقال هنا: ((هذا من التحريف لا من التصحيف))[٤].

وقد وقع في التصحيف والتحريف كثيرٌ من أعلام اللغة والنحو، كعيسى بن عمر(ت ١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠ هـ)، وأبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وغيرهم من علماء البصرة. ومن أئمة الكوفة أكابرُ: كحماد الراوية (ت ١٥٦ هـ)، والكسائي (ت١٨٩ هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، وغيرهم[٥].

وقد استقر الرأي عند جمهرة العلماء في العصر الحاضر على أنّ التصحيف: (تغيير

نقط الحروف المتماثلة في الشكل)، كالباء والتاء والثاء والنون والياء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والعين والغين، والفاء والقاف.

وأنّ التحريف هو: (تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم)، كالدال والراء، والدال واللام، والنون و الزاي، والميم والقاف، وما إلى ذلك[١].

أسباب الوقوع في التصحيف والتحريف:

ذكر الدكتور (رمضان عبد التواب) الأسباب التي تؤدّي إلى الوقوع في التصحيف والتحريف، وسأعرض هذه الأسباب على النحو الآتي[٢]:-

أولا: النقل من خطوط لم يتمرّس فيها الناسخ:-

إذا كان الكتاب قد كتب أولا بالكوفي، ثم نُسِخَ بالخط النسخي، ثم المغربي، ثم أعيدَت كتابته بالنسخ، ثم كُتِب بالتعليق أو الرقعة، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف

(٤) المصدر نفسه: ٧٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧ ـ ٩٢، ١٢٠ ـ ١٤٣، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٤ ـ ٥.
(١) ينظر: مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي: ٢٦٨ ـ ٢٨٧، ومناهج تحقيق التراث...: ١٢٤.
(٢) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٢٧ ـ ١٣١.

والتصحيف في مثل هذا الكتاب، وأكثر من ذلك يحدث عند النقل من خط إلى خط، وعند النسخ من أصل قديم؛ لأنّ الناسخ في هذه الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان. ومن الأمثلة التي ذكرها الدكتور عبد التواب على ذلك ما جاء في ديوان عبيد بن الأبرص، الذي نشره المستشرق الإنكليزي: لايل (Lyall)، فقد جاء فيه: ((حتّى أتى شجرات واستكل عنهن)) ففي ذلك تحريفان، والصواب: (واستظلّ تحتهنّ)، فيقول الدكتور عبد التواب: ((والمرجّح أنّ أصل النسخة ـ وهي قديمة جدًّا تأريخها سنة ٤٣٠ هـ ـ كان مكتوبًا بالخط المغربي، والظاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي، ويشتدُّ الالتباس إذا وقعت بعدها لام، كما في مثالنا هذا))[٣].

(٣) المصدر نفسه: ١٢٧، وينظر: ديوان عبيد بن الأبرص: ١،ومقدمة الناشر١٠ ـ ١١.

ثانيًا: قد يكون التصحيف والتحريف، ناتجًا عن خطأ في السماع لا في القراءة:ـ

قال أبو الطيّب اللغوي (ت ٣٥١هـ): ((يقال برّدت الماء، من البرد، أي جعلته باردًا، وبرّدته: سخّنته. قال: وأنشدنا بعضهم:

شكتِ البَرْدَ في المياه فقلنا بَرِّدِيــه توافقيه سـخِينا

قال قطرب: معنا برّديه في هذا البيت: سخّنيه. وقال أبو حاتم: هذا خطأ، إنّما هو: بل ردّيه، من الورود، ولكنّه أدغم اللام في الراء، كما يقرأ: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾ (*). قال أبو الطيّب: وهذا الصحيح، وبه يستقيم معنى البيت))(١).

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: إنّ التصحيف في هذا المثال ناتج عن خطأ في السمع. ثم يحدّثنا عن تجربة يسيرة قام بها بنفسه، تُبَيِّن كيف يتسبّب الخطأ السمعي في تصحيف الكلام وتحريفه؛ إذ جمع الكرّاسات من أيدي الطلبة في إحدى محاضراته، فوجد في واحدة منها: (أكْل الهريسة يشقّ الظهر) بدل: (يشدّ). وفي أخرى: (كما تفرّ من الحسد) بدلا من: (الأسد). وفي ثالثة: (شقيقة نوح) بدلا من: (سفينة نوح) وفي رابعة: (دعاء القنوط) بدل: (دعاء القنوت)! (٢).

ثالثًا: قد يكون التصحيف أو التحريف ناتجًا عن خطأ في الفهم:ـ

فمن ذلك ما ذكره الجاحظ من قوله: ((قال محمد بن سلام: قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله ﷺ))(٣)؛ فقد جاء في حواشي نسخة من نسخ (البيان والتبيين) عن هذا الموضع ما يأتي: ((هذا ما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه؛ لأنّ يونس إنّما قال: عن البَتّي، وهو عثمان البَتّي، فلمّا لم يذكر عثمان البَتّي، التبس البَتّي فصحّفه الجاحظ بالنبي، ثم جعل مكان النبي الرسول، وكان البَتّي من الفصحاء))(١).

(* المطفّفين / ١٤. وتنظر القراءة في: السبعة في القراءات: ٦٧٥.

(١) الأضداد: ٨٦/١.

(٢) ينظر مناهج تحقيق التراث...: ١٢٩.

(٣) التنبيه على حدوث التصحيف: ١٤٩، وينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٣٠.

(١) البيان والتبيين: ١٨/٢.

مؤلّفات العلماء في التصحيف والتحريف:

ذكر الدكتور (رمضان عبد التواب) عددًا من مؤلّفات القدامى والمحدثين في التصحيف والتحريف ودلَّ على مكان ورودها في المصادر، وعلى المطبوع منها والمخطوط إن وجِد. وقد ذكرها على قسمين: قسم ذكر فيه المؤلفات الخاصّة بهذا الموضوع، والقسم الآخر: ذكر فيه مؤلفات العلماء الذين خصّصوا فصولا في مؤلّفاتهم، للحديث عن التصحيف والتحريف، وسقطات الأدباء والشعراء والعلماء.

ومن المفيد هنا أن نذكر هذه المؤلفات، وعلى النحو الآتي[٢]:

أولا: مؤلفات القدامى الخاصة بموضوع التصحيف والتحريف،وهي مرتبة تأريخيًّا:

١. تصحيف العلماء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)[٣].
٢. ما صحّفَ فيه الكوفيون: لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت ٣٣٥هـ)[٤].
٣. التنبيه على حدوث التصحيف: لحمزة بن الحسن الأصفهاني (٣٥٠هـ)[٥].
٤. التنبيهات على أغاليط الرواة: لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)[٦].
٥. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٨٢هـ) [١].
٦. تصحيف المحدّثين: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

---

(٢) ينظر مناهج تحقيق التراث...: ١٤٣ - ١٤٧.
(٣) ذكر في الفهرست: ١٢١.
(٤) ذكره الصفدي في: مقدمة كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)، ولم يذكره واحد ممن ترجموا له، ينظر: ترجمته في تأريخ بغداد: ٤٢٧/٣.
(٥) نشره الشيخ محمد حسن آل ياسين في بغداد ١٩٦٧م، ونشره أسعد طلس في دمشق ١٩٦٨م.
(٦) ذكره في معجم الأدباء: ٢٠٩/١٣، وبغية الوعاة: ١٦٥/٢. وقد نشر المرحوم العلامة عبد العزيز الميمني قسمًا منه، مع كتاب: المذقوص والممدود للفراء، بدار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٧م. ونشر الدكتور خليل إبراهيم العطية بقية هذا الكتاب بعنوان (بقية التنبيهات على أغلاط الرواة) ونشرته دار الشؤون العامة ببغداد سنة ١٩٩١م.
(١) ذكر في: إنباه الرواة: ٣٤٣/٢، وبغية الوعاة: ٥٠٦/١، ووفيات الأعيان: ٨٣/٢، وكشف الظنون: ٤١١/١، وطبع هذا الكتاب كاملا بتحقيق عبد العزيز أحمد بالقاهرة سنة ١٩٦٣م.

٧. الرد على حمزة في حدوث التصحيف: لأبي نصر إسحاق بن أحمد نصر الصّفار (ت بعد سنة ٤٠٥هـ) [٢].

٨. تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن نوادر التصحيف والوهم: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) [٣]. ومنه مخطوطات في دار الكتب بالقاهرة، والمكتبة الظاهرية والمكتبة العمومية بدمشق[٤].

٩. التصحيف والتحريف: لأبي الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التاج البَلَطِيّ (ت ٥٩٩هـ)[٥].

١٠. منتزّه القلوب في التصحيف: لعلي بن الحسن بن عنتر المعروف بِشُميم الحلّيّ (٦٠١هـ)[٦].

١١. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصّفدي (ت ٧٦٤هـ)[٧]، ومنه مخطوطات متفرّقة في العالم، منها مصوّرة بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ لغة[٨].

١٢. التطريف في التصحيف: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)[١]. ومن الكتاب مخطوطة في برلين برقم ١٦٦٤ [٢].

ثانيًا: العلماء الذين خصّصوا فصولا في مؤلّفاتهم في التصحيف والتحريف:

١. أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، عقد في كتابه (الخصائص) بابًا لأغلاط العرب وبابًا آخر في سقطات العلماء[٣].

---

(٢) ذكر في: معجم الأدباء: ٩٦/٦، وبغية الوعاة: ٤٣٨/١، وهدية العارفين: ٢٠٠/١.
(٣) ذكر في: كشف الظنون: ٤٧٣/١، وهدية العارفين: ٧٩/١.
(٤) ينظر: تأريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ٦٠/٦.
(٥) ذكر في: معجم الأدباء: ١٤٧/١٢، وكشف الظنون: ٤١١/١، وهدية العارفين: ٦٥٣/١.
(٦) ذكر في معجم الأدباء: ١٣/ ٧٢، وهدية العرفين: ١/ ٧٠٣.
(٧) في: هدية العرفين: ١/ ٣٥١.
(٨) ينظر لحن العامة والتطور اللغوي: ٢٦٨ -٢٧٣.
(١) ذكر في كشف الظنون: ١/ ٤١٥.
(٢) ينظر: (بروكلمان GALII) نقلا عن مناهج تحقيق التراث: ١٤٥.

٢. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، الذي عقد في كتابه: (العمدة في صناعة الشعر ونقده) بابًا بعنوان:(باب في أغاليط الشعراء والرواة)(٤).

٣. الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥ هـ)، الذي عقد في كتابه: (محاضرات الأدباء) بابًا بعنوان: (وممّا جاء في التصحيفات)(٥).

٤. أبو الفرج بن الجوزي (٥٩٧هـ)، الذي عقد في كتابه: (الحمقى والمغفلين) بابًا بعنوان: (المغفلين من القرّاء والمصحّفين وحمقى رواة الحديث)(٦).

٥. جلال الدين السيوطي، الذي عقد في كتابه: (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) بابًا بعنوان: (معرفة التصحيف والتحريف)(٧)، وبابًا آخر بعنوان: (معرفة أغلاط العرب)(٨).

(٣) ٣ / ٢٧٣- ٣٠٩.
(٤) ٢/ ١٩١ -١٩٦.
(٥) ١ / ٦٣ - ٦٧.
(٦) ص ٤٦- ٥٧.
(٧) ٢ / ٣٥٣ - ٣٩٤.
(٨) ٢ / ٤٩٤ - ٥٠٥.

٦. الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الذي عقد في كتابه: (تحقيق النصوص ونشرها) فصلا بعنوان: (التصحيف والتحريف)[١].
٧. الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي العاني، اللذان عقدا في كتابهما: (منهج تحقيق النصوص ونشرها)، فصلا بعنوان: (التصحيف والتحريف)[٢].
٨. الدكتور عبد المجيد دياب، الذي عقد في كتابه: (تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوّره)، فصلا بعنوان: (التصحيف والتحريف)[٣].
٩. الدكتور محمود الطناحي، الذي ضمَّن كتابه: (مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي)[٤] محاضرة عن التصحيف والتحريف ألقاها بقاعة المحاضرات الكبرى، بجامعة أمّ القرى بمكة المكرّمة، في الموسم الثقافي لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤م.

معالجة التصحيف والتحريف:

إنَّ معالجة التصحيف والتحريف ليس بالأمر الهيّن أو السهل بل على المحقق أن يكون ذا قدرة على التحرّي والتمعّن والدقة والإتقان مع سعة الثقافة التي يمتلكها لكي يتمكن من أداء عمله هذا. وأصاب الجاحظ في قوله:((ربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النصّ، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام))[٥].

ولمعالجة آفة التصحيف والتحريف نشبّه النصّ المغلوط الذي تتفق عليه كلّ النسخ بالمريض، ونشبّه الناقد بالطبيب يقول المستشرق برجشتراسر: ((إنّ أول

(١) ص ٦٥ - ٧١.
(٢) ص ١٠٣ - ١١.
(٣) ص ١٦٧ - ١٧٩.
(٤) ص ٢٨٥ - ٣١٦.
(٥) الحيوان: ١ / ٧٩.

وظيفة للطبيب هي أن يتحقّق: هل يكون المريض مريضًا في الأصل؟ أي أنّنا إذا وجدنا نصًّا صعبًا لا نحكم عليه بأنّه مريض، كما إنّنا لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص. ثم بعد ذلك يجب على الطبيب أن يعيّن العضو المريض، وذلك أنّه كثيرًا ما يكون الخطأ في غير الموضع الذي يصعب فهمه، كما أنّ دلائل المرض كثيرًا ما تشاهد في عضو آخر غير العضو المريض، ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه. وكذلك الناقد يجتهد في استخراج جنس الخطأ، أي يجتهد في استخراج ما كان يتوقّع أن يوجد في النصّ، مكان الموجود في روايته. وبعد هذه العناية يتقدّم الطبيب للعمل على شفاء المريض، فيصف له ما يمكن من علاج، وكذلك الناقد يتقدّم لإصلاح الخطأ، ويتجنّب في سبيل ذلك كلّ تحكّم واستبداد))[1]. وهكذا يمكن تنقية الآثار العلمية من هذه الآفة التي منيت بها.

معالجة التصحيف والتحريف عند رمضان عبد التواب :

قدّم لنا الدكتور رمضان عبد التواب جهودًا مهمّةً وطريفةً في معالجة التصحيف والتحريف في الكثير من الآثار العلمية الكبيرة، سواء كانت محقّقة مطبوعة أو مخطوطة قام هو بتحقيقها، وسنعرض أمثلة من معالجاته للكتب المطبوعة، وعلى النحو الآتي:-

أولا: اقتبس الإمام السيوطي نصًا، في القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، من كتاب: (الألفاظ والحروف) لأبي نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) الفيلسوف المشهور. وهو قوله في المزهر عن الفارابي: ((وبالجملة فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقِبْط والفرس))[2]. ويقف المرء حائرًا أمام هذا النصّ؛ إذ كيف لليمن أن تكون بالجزيرة مجاورة

(١) أصول نقد النصوص: ٨٧، وينظر: مناهج تحقيق التراث...: ١٤٨

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢١١/١.

لليونان؟ ثم كيف لبكر أن تمتد بجناحيها في شمالي الجزيرة العربية، فتجاورَ في الشرق الفرس في إيران، كما تجاور في الغرب القبط في مصر؟.

وإنّ مراجعة المصدر الذي اقتبس منه السيوطي هذا النصّ - وهو كتاب الألفاظ والحروف للفارابي الذي نشره محسن مهدي، في بيروت سنة ١٩٦٩م - لا تغني شيئًا في علاج هذا الشكل الواقع في المزهر؛ لأنّ في كتاب الفارابي نقصًا في مخطوطته، ترتّب عليه ضياع نصوص كثيرة، منها هذا النصّ الوارد في المزهر[١].

ويتحيّر الباحث ويزداد عجبه، حين يرى مجموعة كبيرة من علمائنا الأفاضل، يقتبسون هذا النصّ من المزهر، ويضعونه في بحوثهم، من دون أن يخطر على بالهم أنّ به تحريفات فاحشة، وثوقًا منهم بنص قد طُبع محقّقًا، هو نصّ المزهر؛ فهذا هو الشيخ محمد علي الدسوقي[٢]، والمستشرق الألماني أوجست فيشر[٣]، وآدي شير[٤]، والأستاذ عبد الوهاب حمودة[٥]، والدكتور مهدي المخزومي[٦]، والدكتور صبحي الصالح[٧]، والدكتورة بنت الشاطئ[٨]، والأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار[٩]، والدكتور إبراهيم السامرائي[١٠]. ((كلّ هؤلاء العلماء الأفاضل، يقتبسون نصّ (المزهر)، ولا يقفون أمام عبارته التي لا يقبلها العقل؛ لأنّهم وثقوا فيه !))[١١].

وحين توقّف الدكتور رمضان عبد التواب أمام هذا النص، قبل نحو أربعين عامًا، رأى أن يراجع من أجله كتب السيوطي اللغوية، محاولة منه للعثور فيها على هذا النصّ مرّةً أخرى، إذ تعوّد ذلك من كثير من المؤلفين، حين يستخدمون النصّ

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٦.
(٢) في كتابه: تهذيب الألفاظ العامية: ٤٢.
(٣) في كتابه: المعجم اللغوي التأريخي: ١٢ - ١٣.
(٤) في كتابه: الألفاظ الفارسية المعربة: ٣.
(٥) في كتابه: القراءات واللهجات: ٢٩.
(٦) في كتابه: مدرسة الكوفة: ٥٤.
(٧) في كتابه: دراسات في اللغة: ١١٤.
(٨) في كتابها: لغتنا والحياة: ٣٢.
(٩) في كتابه: الفصحى والعامية: ٢٨.
(١٠) في كتابه: العربية بين أمسها وحاضرها: ٢٢.
(١١) مناهج تحقيق التراث...: ٧.

الواحد في أكثر من كتاب من مؤلفاتهم لمناسبات شتّى، وقد صدق حدسه؛ إذ وجد النصّ نفسه مرّةً أخرى، في كتاب (الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي، وفيه صواب العبارة: ((ولا من تغلب والنمر، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس)). فانظر كيف حُرِّفَت كلمة: (النمر)، فصارت في نشرة المزهر: (اليمن)، كما حُرِّفت أختها: (النبط) فصارت: (القبط)[1] ؟!

ثانيًا: يرى النحاة منذ أيام سيبويه، أنّ (كان) الناسخة، تحذف وحدها أحيانًا، وذلك بعد أن المصدرية، في مثل قولك: (أمّا أنت منطلقًا انطلقت) وأصله ـ كما يقول النحاة[2] ـ انطلقتُ لأنْ كنت منطلقًا، ثم قُدِّمَت اللام، وما بعدها على:(انطلقتُ) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، وحذفت (كان) لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت (ما) للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب.

هكذا يقول النحاة العرب، ويستشهدون على ذلك بقول العباس بن مرداس السلمي:

أَبَـا خُراشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذا نَفَـرٍ ... فَـإِنَّ قَـوْمِيَ لَـمْ تَـأْكُلْهم الضُـبُعُ[3].

وقول الشاعر:

أَمَّـا أَقَمْـتَ وأَمَّـا أَنْـتَ مُـرتحِلا ... فَـاللهُ يكْـلأُ مـا تَـأْتي ومـا تَـذَرُ[4].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((إنّ هذه المسألة مبنية على تحريف وقع في بيت العباس بن مرداس السلمي... و هذا يعني أنّ المسألة لا وجود لها في اللغة العربية أصلا، وأنّ النحاة وعلى رأسهم سيبويه أو شيوخه قد وقعوا في التحريف في بيت العباس آبن مرداس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى،وأنّ صواب رواية البيت:

---

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٧.
(٢) ينظر: الخصائص: ٣٨١/٢، ورسالتان في اللغة: ٣٩/١، والمفصّل في صنعة الإعراب: ١٠٣/١.، والإنصاف في مسائل الخلاف: م(١٠) ١/ ٧١، وشرح شذور الذهب: ٢٤٢.
(٣) الكتاب: ١٤٨/١.
(٤) خزانة الأدب: ٢ /٨٢.

أبـــا خُراشـــةَ إمَّـــا كنـــتَ ذا نفـــرٍ فـــإنّ قـــوميَ لـــم تـــأكلهم الضـــبعُ.

هكذا: (إمّا كنت) بدلا من: (أمّا أنت) التي يزعم النحاة منذ أيام سيبويه إنّ البيت يُروى بها. و(إمّا) هذه هي: (إن) الشرطية المؤكّدة بما الزائدة، و هي كثير في الكلام العربي، ويأتي بعدها المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ [1] ، والماضي كقول الأبيرد الرياحي:

فَلا يُبْعِدَنْكَ اللهُ إمّا تركتنا حَميدًا وأودى بعدك المجدُ والفخرُ))[2].

ويستدل الدكتور عبد التواب على صحّة ما يقول بما يأتي: -

١. إنّ بيت العباس بن مرداس السلمي ((هو البيت الوحيد الصحيح النسبة، بين شاهدي هذه المسألة؛ لأنّ البيت الثاني يُروى بلا نسبة، كما أنه يحتوي على عبارات إسلامية ظاهرة، ممّا يدل على أنّه مصنوع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها))[3].

٢. ((إنّ بيت العباس بن مرداس يروى كثيرًا في غير كتب النحو - التي يذقل بعضها عن بعض - بالرواية الصحيحة، وهي: (إمّا كنت). ويكفي أن تُراجع ذلك في كتاب العين للخليل بن أحمد: ٣٣١/١، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ١١٠/٢، وتهذيب الألفاظ لأبن السكّيت: ٢٦، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/ ٤٣، ولسان العرب: (خرش) ١٤٣/٨، والاشتقاق لابن دريد: ٣١٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ٣٤١/١، وشرح ديوان جرير لمحمد بن حبيب: ٣٤٩/١، والحيوان للجاحظ: ٢٤/٥، ٤٤٦/٦، وغير ذلك))[4].

ثالثًا: جاء في مخطوطات كتاب: (الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب) للبطليوسي، العبارة الآتية: ((وقد اضطربت آراء الكتاب والنحويين في الهجاء، ولم يلتزموا فيه القياس، فزادوا في مواضع حروفًا خشية اللبس؛ نحو: واو عمرو، وياء

(١) الأنفـــال / ٥٨.
(٢) بحوث ومقالات في اللغة: ١٥٦ - ١٥٧، والبيت في: الكامل للمبرد: ١ / ٢١٥.
(٣) بحوث ومقالات في اللغة: ١٥٦.
(٤) المصدر نفسه: ١٥٧.

أوحى، وألف مائة))[1] وقد ((أسقط عبد الله البستاني من نشرته للكتاب (بيروت - ١٩٠١م - ص/ ١٦٧) عبارة: (وياء أوحى) لأنّه لم يفهم المراد منها فيما يظهر !))[2].

فعندما قام الدكتور(حامد عبد المجيد) بتحقيق الكتاب (١٩٨١م - ١٩٨٣م) سأل الدكتور (رمضان عبد التواب) عن الياء الزائدة - زعموا - في: (أوحى)، وكانت تجارب الطبع لهذا الكتاب ماثلة بين يدي الدكتور عبد المجيد ! وعندما تأمّل الدكتور عبد التواب النصَّ عرف أنّه أمام تحريفة شنيعة، لم يهتد بسرعة آنذاك إلى كشف النقاب عمّا وراءها ! وعندما ذهب إلى بيته، لم ينم ليلتها إلا بعد أن قلّبَ جملةً من المصادر، بحثًا عن صحّة هذه العبارة المحرّفة، ووجد بغيته أخيرًا في كتاب: (أدب الكتّاب للصولي)، والعبارة فيه: ((وزيدت (الواو) في: يا أُوخَيَّ، لتفصل بين التصغير وبين الاسم على جهته)) [3].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((نحن إذن أمام كلمة: (أخ) مصغّرة مضافة إلى ياء المتكلم يزيدون فيها في الخط واوًا عند النداء، فتصير: (يا أُوخَيَّ) ليفرقوا بينها وبين كلمة: (يا أَخِي) المكبرة المضافة إلى ياء المتكلم كذلك. ولا أساس للقول بزيادة مزعومة للياء في (أوحى)... وزيادة الواو هنا طريقة قديمة للدلالة على نوع الحركة، لا على كمّها، وهذه الطريقة هي التي نسير عليها الآن في كتابة بعض الأعلام الأجنبية بحروف عربية، فنزيد فيها واوًا، أو ألفًا، أو ياءً؛ للدلالة على الضمة أو الفتحة أو الكسرة القصيرات، استغناءً عن الضبط بالحركات القصيرة لهذه الأعلام؛ مثل: (جولد تسيهر) الذي ينطق بضمة قصيرة بعد الجيم، ومثل(بروكلمان) الذي ينطق بفتحة قصيرة بعد الميم، ومثل: (فيشر) الذي ينطق بكسرة قصيرة بعد الفاء، وغير ذلك))[4].

وبعد تلك الليلة التي قضاها الدكتور عبد التواب في كشف النقاب عن هذا التحريف اتّصل في الصباح الباكر بمحقّق الكتاب، يزفّ إليه البشرى، ويوضّح له

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٢/ ١٢٥.
(٢) مناهج تحقيق التراث...: ١٣٦ الحاشية.
(٣) أدب الكتّاب للصولي: ٢٥١.
(٤) مناهج تحقيق التراث...: ١٣٧.

جلية الأمر، ولكنّه فوجئ بالكتاب يصدر بعد ذلك، وفيه آثار التحريف ما تزال باقية، فقد جُعِلَ النصّ: (وياء أُوخَيّ) بدلا من: (ويا واخَيّ)[1].

رابعًا: الغمغمة: وهو من ألقاب اللهجات العربية القديمة وينسب هذا اللقب إلى قضاعة، وهو من الألقاب التي أبهم اللغويون العرب في تحديدها؛ فقالوا في تعريفه كلامًا عامًّا لا يفيدنا؛ يقول المبرد، وهو يشرح كلام الرجل الجرمي أمام معاوية: ((والغمغمة أن تسمع الصوت ولا يتبين لك تقطيع الحروف))[2]. ويقول ابن يعيش: ((الغمغمة أن لايتبين الكلام. وأصله أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال عند القتال))[3].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((وفي النفس شيءٌ من هذا اللقب، وأكاد أميل إلى إنّه تحريف قديم لكلمة: (عجعجة قضاعة)، وقع فيه الجاحظ، ومن جاء بعده، ممّن رووا خبر الرجل الجرمي أمام معاوية، وحاولوا تفسيره !)) [4].

وقد قرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورته الخامسة والأربعين (١٩٧٩م) - بناءً على اقتراح من الدكتور رمضان عبد التواب في لجنة اللهجات بالمجمع - حذف هذا اللقب من ألقاب اللهجات العربية. ونصّ القرار هو((لعلّ الغمغمة المنسوبة لقضاعة، هي عجعجة قضاعة عينها، أصابها التحريف، في خبر الرجل الجرمي. وبناءً على ذلك تحذف الغمغمة، من ألقاب اللهجات، بحيث لا ينسب لقضاعة إلا العجعجة))[5].

خامسًا: جاء في كتاب المزهر للسيوطي النصّ الآتي: ((قال ابن دُرُستويه في شرح الفصيح: قول العامّة: نحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ على وزن: جَهِلَ يَجْهَلُ، خطأٌ أو لغةٌ

(١) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٢٥/٢، ومناهج تحقيق التراث...: ١٣٧.
(٢) الكامل في اللغة والأدب: ٢٢١/٢.
(٣) شرح المفصل: ٤٩/٩.
(٤) فصول في فقه العربية: ١٣٨.
(٥) مجموعة المصطلحات - المجاد (٢١) ١٩٧٩م، ص ١٢٤، نقلا عن: فصول في فقه العربية:١٣٨.

رديئةٌ))[٦]. وقال محققو المزهر في هامشه تعليقًا على عبارة (نحويٌّ لغويٌّ): ((لم نقف على ضبط هذه العبارة)).

وهذا الذي لم يقف على ضبطه محققو المزهر تكفّل به الدكتور رمضان عبد التواب؛ إذ وجد النصّ المضبوط في: تصحيح الفصيح لابن دُرُستويه، وهو قوله: ((فتقول: غَوِيَ يَغْوَى، نحو: جَهِلَ يَجْهَلُ)) [١].

سادسًا: استشهد ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في شرحه لألفية ابن مالك، على جواز نصب المفعول لأجله، إذا كان محلّى بالألف واللام، بقول قريط بن أنيف:

فليت لي بهم قومًا إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارةَ فرسانًا وركبانًا [٢]

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((والبيت على هذه الرواية، التي جاءت في كتاب ابن عقيل، ليس فيه شاهدٌ على هذه المسألة؛ لأنّ (الإغارةَ) مفعول به، وليس مفعولا له. والذي في شعر قريط بن أنيف: (شَدُّوا الإغارة). ويقول التبريزي في تفسيره: (ويُروى شَنُّوا الإغارة، أي فرّقوها. ومن روى: شَدُّوا الإغارة، فليس الإغارة مفعولا به، ولا انتصابها على ذلك، لكنّ انتصابها انتصاب المفعول له، أي (شدُّوا للإغارة) ويبدو ـ والكلام لعبد التواب ـ أنّ ما في كتاب ابن عقيل، تحريف للرواية الأخرى: (شدُّوا)، وأنّ المراد: شدّوا الخيل للإغارة، وإن كان شرّاح شواهده، كالشيخ عبد المنعم الجرجاوي، والشيخ قطة العدوي، يريان حذف المفعول به هنا أيضًا؛ فيقولان: (إنّ المعنى: شنُّوا أنفسهم لأجل الإغارة على العدوّ)، مع أنّ الذي في المعاجم: (شنَّ الإغارةَ) أي فرّقها، ولم يقل: (شنُّوا أنفسهم) فيما وقفت عليه من نصوص العربية))[٣].

فهذا عرض موجز لمقتطفاتٍ من معالجات هذا الأستاذ القدير في هذا الميدان. تشير إلى ثقافةٍ عربيةٍ فسيحةٍ كان يتمتّع بها؛ إذ استدرك ذلك على آثارٍ لها مكانتها

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢٢٥/١.
(١) تصحيح الفصيح: ١١٩/١، وينظر بحوث ومقالات في اللغة: ١٦٢.
(٢) شرح ابن عقيل: ١٨٩/٢٢.
(٣) بحوث ومقالات في اللغة: ١٥٩.

العلمية العالية في التراث اللغوي، علاوةً على أنّها قد طُبِعَت محقَّقةً من قِبَل علماء لهم باعٌ طويلٌ في هذا الميدان.

وأمّا معالجاته في المخطوطات التي حقّقها ونشرها فهي غنيّة عن التعريف بها، ولو تتبعناها ها هنا لطالت بها الصفحات، ولكن نقول لمن يريد الاستزادة عليه مراجعة تحقيقات الدكتور عبد التواب للكتب التي ذكرناها في الفصل الأول من هذه الرسالة، وسيجد المتفحّص لها كم كان هذا المحقّق صبورًا وأمينًا ومرهف الحس، يفطن إلى أي سقم في المخطوطات التي يحقّقها، ويعالجه بأمانة ودقّةٍ وإخلاص.

المبحث الثالث

جهوده في نقد تحقيق التراث اللغوي

لقد تسرَّبَ التصحيف والتحريف والخطأ والاشتباه إلى عدد كبير من المظانّ اللغوية والأدبية منذ عصور عدّة، وغدا إصلاح النصوص المزالة عن جهتها وحقيقتها مطلبًا عسيرًا، لا يتصدّى له إلا العارفون المطّلعون؛ وبسبب ذلك انبرى الكثيرون من علماء اللغة إلى الكتابة في هذا الباب، وكان أن نشِرت كتبٌ كثيرة، هي مظّاننا في اللغة والأدب والتأريخ وسائر علوم العربية، ولم يتهيأ لكثير من المحقّقين أن يَفُوا بالغرض، فيحكموا النصّ إحكامًا قائمًا على الصواب والسداد، فيحفظوا العلم، ويجنّبوا الباحثين والدارسين الوقوع في الخطأ والوهم.

وفي هذا المبحث سأبين أمثلة من جهد الدكتور رمضان عبد التواب في الكشف عن أغلاط المحقّقين وهفواتهم ومناقضاتهم التي مرّت بهم من دون أن يتنبّهوا عليها. فابتعدوا بذلك عن الصواب. فقد تعقّب عبد التواب جملة ليست بالقليلة من الكتب ما بين لغة وأدب، واستدلّ على صحّة ما ذهب إليه بالمظانّ اللغوية والأدبيّة القديمة، وسنعرض لبعض ما تعقّبه على النحو الآتي:-

أولاً: {المُزْهِر في علوم اللّغة وأنواعها}:

لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ):-

حقّق هذا الكتاب مجموعة من العلماء الأفاضل، وهم: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي. ونشروه بالقاهرة سنة ١٩٥٨م.

وقد عرض رمضان عبد التواب لمحقّقي (المزهر) بالنقد والتقويم، فقال: ((إنّ الكتاب مليء بالجهد، ولكنّه للأسف جهد ضائع؛ لأنّه قام على غير أساس من التحقيق العلمي الدقيق))[1]، فكانت له جملة من الملاحظات والنقود، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٢٣٠.

١ ـ **إغفال محققي الكتاب الاطّلاع على مخطوطات الكتاب**: أخذ عبد التواب على المحقّقين أنهم لم يقوموا ((بالاطّلاع على أية مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب الموجودة في مصر وشتى بلاد العالم على كثرتها، بل اكتفوا بعمل الورّاق القديم، وهو إعادة طبع الكتاب بالاعتماد على نسخة مطبوعة من قبل))[١].

إذ قال ناشرو الكتاب في مقدّمتهم له:((رجعنا إلى دار الكتب، نرجو اطّلاعنا على نسخ الكتاب المخطوطة، فأجابنا الثقات فيها أنَّ المطبوعة الأميريّة لا تختلف في حرف واحد عن النُّسخ المخطوطة من الكتاب))[٢].

وسَخِرَ الدكتور رمضان تواب من قولهم هذا، وقال: ومن المضحك حقًّا أن يقول ناشرو الكتاب ذلك،((فأية نسخ تلك التي يقصدها الثقات في دار الكتب؟ أهي النّسخ الموجودة في شتّى المكتبات؟ و هل اطّلع الثقات على كلّ هذه النّسخ؟ أم أنّهم يقصدون النسخ الموجودة في دار الكتب المصرية؟ وحتى هذه كان يجب أن يطّلع عليها الناشرون!))[٣].

٢ ـ **الإضافات الكثيرة إلى صُلب النصّ**: أذكر الدكتور رمضان تواب على المحقّقين الإضافات الكثيرة التي أضافوها إلى صلب النصّ من كتب أخرى[٤]. وقال: إنّها بِدعة جديدة ابتدعها ناشرو الكتاب لم نعرفها من قبل في تحقيق النصوص، فقد ((نفهم أن يضيف محقّق الكتاب إلى نصّه حرفًا أو لفظًا يقتضيه السياق، ويضعه بين قوسين تنبيهًا على ذلك. أمّا أن ينقل المحقّق إلى صلب النصّ عبارات وجمل كاملة من كتب أخرى، دون[٨] حاجة إلى ذلك، فهو ما لا نستطيع تعليله. إنَّ المحافظة على نص المؤلف كما كتبه، من أقدس الواجبات في التحقيق، وإذا ارتأى الناشرُ أنّ تلك

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٢٢٤.
(٢) الجزء /١، هامش: ص (ب).
(٣) مناهج تحقيق التراث...: ٢٢٤.
(٤) ينظر مثلا: المزهر...: ١/ ٥، ٦، ٧،٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، وغير ذلك كثير.
(٨) الصواب: من دون.

الإضافات ما يفيد الباحث فمكانها في الهامش لا في صلب النص، على أن تكون مختصرة))[1].

٣ ـ **إغفال ضبط بعض العبارات**: أخذ الدكتور عبد التواب على محققي كتاب المزهر إغفالهم ضبط بعض العبارات مع وجود الحاجة الماسّة إلى ضبطها، وتركهم الإشارة إليها في ذيل الصفحات الموجودة فيها. وأعطى مثلا على ذلك، قول السيوطي في المزهر: ((فقال أبو عبيد في الغريب المصنّف: لا يعرف في كلام العرب: فعليل ولا فعليل، إنّما هو فعليل))[2]. فقد تركوا ضبط هذه العبارة، يقول عبد التواب: ((ولو رجع الناشرون إلى مخطوطات الغريب المصنّف ـ ومنها نسخة في دار الكتب المصرية ـ لاستطاعوا ضبطها، وصواب الضبط كما في مخطوطات الغريب المصنّف: (لا يعرف في كلام العرب فُعْليل ولا فَعْليل، وإنّما هو فِعْليل)))[3].

٤ ـ **ضبط بعض الألفاظ خطأ**: وجد الدكتور رمضان عبد التواب أنّ المحقّقين ضبطوا بعض الألفاظ ضبطًا مغلوطًا مع أنّ المؤلف نفسه قد ضبطها في كلامه؛ فأخذ عليهم ضبطهم لفظتي (الثُّداء والدُّأثاء) الواردتين في قول المصنّف: ((قال أبو عبيد في الغريب المصنّف: قال الفرّاء: الثُّأداء والدُّأثاء: الأَمَة. والسَّحَناء: الهيئة، على فَعَلاء بفتح العين، ولم أسمع أحدًا يقول ذلك غيره، والمعروف عندنا بجزم العين))[4]، فقال عبد التواب: ((فمقتضى كلام المؤلف ضبط الهمزة بالفتح في كلمتي: الثَّأداء والدَّأثاء، ولكنّ محقّقي الكتاب ظنوا أنّ ضبط المؤلف يرجع إلى كلمة: (السَّحَناء) لا غير؛ ولذلك ضبطوها وحدها بالفتح، وتصدَّرفوا في الكلمتين الباقيتين،

(١) مناهج تحقيق التراث...: ٢٢٥.
(٢) المزهر...: ٤٧/٢.
(٣) مناهج تحقيق التراث...:٢٢٦.
(٤) المزهر...: ١٣٢/١.

دون[٨] أن يرجعوا إلى كتاب أبي عبيد نفسه. والنصّ في مخطوطاته كما يلي: (الفرّاء: السَّحَناء: الهيئة. والثَّأداء: الأَمَة، هذان على فَعَلاء بفتح العين. وقال غيره: هُما على مثال: فَعْلاء بجزم العين. قال والمعروف عندنا بجزم العين)...))[١].

٥ ـ **الرجوع إلى مصادر ثانوية**: وممّا أخذه على المحقّقين رجوعهم في تصحيح العبارة إلى مراجع ثانوية،مع وجود المصدر الأصلي مطبوعًا؛ فأخذ عليهم رجوعهم إلى (لسان العرب) في تصحيح النصّ الوارد في المزهر: ((وفي الجمهرة:الخطّ:سيف البحرين وعُمان))[٢]. وعلّق المحقّقون في حاشية الصفحة نفسها: ((في الأصل: البحر. والتصحيح عن اللسان)). فيقول عبد التواب: ((وهذه طريقة غير مأمونة العاقبة))[٣].

٦ ـ **التحريف**: وقف عبد التواب على التحريف في النصّ الوارد في متن المزهر: ((وَأَبَزْتُ لـه وهَبَزْتُ لـه))[٤]، وتعليق المحقّقين في حاشية الصفحة نفسها، وهو قولهم: ((أَبَزَ لُغَةٌ في هَبَزَ: إذا مات فجأة، وليس فيما بين أيدينا من كتب اللغة: أَبَزَ له وهَبَزَ له. وفي الأمالي: أَذَرْتُ له وَهَذَرْتُ لـه، فهو تحريف)). فيقول عبد التواب: ((إنَّ محقّقي الكتاب يقرُّون التحريف... ويخطِّئون المصادر الأخرى الصحيحة... والواقع أنَّ: (أَبَزْتُ له وهَبَزْتُ له) التي أبقى عليها الناشرون هي التحريف. والصحيح ما يوجد في الأمالي؛ قال القالي: (ويقال: أَذَرْتُ له وهَذَرْتُ له)[٥]. والدليل على ذلك أنّ السيوطي نقل هذا الموضع من كتاب (الإبدال) ـ الذي لم يره

(٨) الصواب : من دون.
(١) مناهج تحقيق التراث...: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.
(٢) المزهر...:١ / ٤٢٨.
(٣) مناهج تحقيق التراث...:٢٢٧.
(٤) المزهر...: ١ / ٤٦٢.
(٥) الأمالي: ٢ / ٦٨.

الناشرون ـ ليعقوب ابن السكّيت، كما ذكر هو اسمه. وفي هذا الكتاب نقرأ: (وقد أنَرْتُ له وهَنَرْتُ له)))[٦].

٧ـ **التكرار في العبارات**: أخذ عبد التواب على المحقّقين أنّهم كرّروا بعض العبارات التي وردت في المتن، من ذلك مثلا: ((ويفذعل يرندج، ويفذعل يرندج لغة))[١]، فقال: ((وفي الكتاب كذلك بعض العبارات المكررة، التي كان من الممكن إصلاحها، لو اطّلع محقّقو الكتاب على مخطوطاته المختلفة))[٢].

٨ـ **الأخطاء المطبعية**: وجد الدكتور عبد التواب أنّ الكتاب يحتوي على بعض الأخطاء المطبعية. و من أمثلة ذلك: ((و في المرصّع: ابنا سُبات: وهما رجلا))[٣] وصحّتها: (رجلان)... وغير ذلك كثير كثير؛ فقال ((كان يجب أن تصحّح في جدول خاص بذلك في آخر كلّ جزءٍ))[٤].

٩ـ **الفهارس**: فحصَ الدكتور رمضان عبد التواب الفهارس المنظّمة للأعلام والكتب التي نظّمها المحقّقون في هذه الطبعة فتبين له أنّها ليست جديرة بالثقة بها؛ ((فقد ذكر محقّقو الكتاب أرقام صفحات ليس فيها اسم الشخص أو الكتاب المنشود، كما تركوا ـ على العكس من ذلك ـ أرقام صفحات ورد فيها اسم هذا الشخص أو ذاك الكتاب))[٥].

وقد ضرب مثلا على ذلك لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، وكتابه الغريب المصنّف، فوجد ما يأتي[٦]:

---

(٦) مناهج تحقيق التراث...: ٢٢٨.
(١) المزهر...: ٢ / ١٨.
(٢) مناهج تحقيق التراث...: ٢٢٨.
(٣) المزهر...: ١ / ٥٢٢.
(٤) مناهج تحقيق التراث...: ٢٢٩.
(٥) المصدر نفسه: ٢٢٩.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

- صفحات ليس فيها أبو عبيد وذكرت في الفهرس: الجزء الأول / ٨٦، ٥٦٠ والجـزء الثـاني / ١٢٨، ١٢٩، ١٥٣، ١٧٠، ١٨٣، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٥٩، ٣١٦، ٣٢١، ٣٣٠.
- صفحات ذكر فيها أبو عبيد ولم تذكر في الفهرس أرقامها: الجزء الأول / ٩٦، ١٣٢، ٥٦٥، الجزء الثاني / ١٢٦، ٣٨٧، ٣٩٢.
- صفحات ليس فيها الغريب المصنّف وذكرت في الفهرس: الجزء الأول / ٢٧٣، والجزء الثاني / ١٢٧، ٢١٥، ٢٤٠.
- صفحات ذكرت في الغريب المصنف وليست في الفهرس: الجزء الأول/ ٢٨٣، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٦١٥، والجـزء الثـاني / ١٢٨، ١٢٩، ٢١٤، ٢٩٠، ٣٢٠، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٥٥.

وأخيرًا: قرّر الدكتور عبد التواب: أنّ ((كتاب المزهر ـ على الرغم من طبعته الحديثة الأنيقة، والجهد الذي بذل فيه ـ في حاجة إلى تحقيق من جديد))[1].

ثانيـا: رسائـل في النحو واللّغة:ـ

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة قيّمة، تضمُّ ثلاث رسائل في النحو واللغة، كتاب: (تمام فصيح الكلام) لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، وكتاب: (الحدود في النحو) للرمّـاني (ت ٣٨٤هـ)، وكتـاب: (منـازل الحـروف) للرمـاني كـذلك، ونشـره محقّقـا المحقّقان الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني.

وقد وقـف الـدكتور (رمضـان عبـد التـواب) علـى هـذا الكتـاب، فقـال: ((بـذل المحقّقان جهدًا كبيرًا في التحقيق والمقابلة، غير أنهما تعجّلا في نشر تلك المجموعة الثمينة، ففاتهما لذلك الشئ الكثير))[2]. وأخذ على المحقّقيْنِ جملة ملاحظات، نبيّنها على النحو الآتي:ـ

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٢٣٠.
(٢) مناهج تحقيق التراث...: ٣٣٢ ـ٣٣٣.

١ ـ لم يجد المحقّقان حرجًا في نقل ترجمة ابن فارس عمّا كتبه عنه الدكتور (فيصل دبدوب)، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[3]، و قالا: ((فقد كفانا الدكتور دبدوب مؤونة التعمّق في حياته وآثاره))[4]. و اقتبسا ترجمة الرماني من مقدمة كتاب: (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق الأستاذين: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلاّم. وقد نتج عن ذلك أنهما لم يلاحظا أخطاء مَن قبلهما، مثل: الخطأ الذي وقع فيه الدكتور فيصل، حين خلط بين كتاب الشيات (الثياب) والحليّ، وكتاب الصاحبي في فقه اللغة، فجعلهما كتابًا واحدًا[1].

و فاتهما الإشارة إلى بعض كتب ابن فارس التي لم يذكرها مَن نقلوا عنه؛ مثل ((كتاب: الأمالي (الذي ذكره معجم البلدان ١/٣٧٥)[*]، وفضل الصلاة على النبيّ ﷺ (الذي ذُكر في كشف الظنون ١٢٧٩ وهدية العارفين ١/ ٦٩)، والمحصّل في النحو (الذي ذُكر في كشف الظنون ١٦١٥ وهدية العارفين ١/٦٩)، ومحنة الأريب، والوجوه والنظائر (اللذين ذكرا في هدية العارفين ١/٦٩)))[2].

٢ ـ لم يصف المحقّقان مخطوطتي الكتاب اللّتين رجعا إليهما في التحقيق وصفًا كاملا، و لم يعرفا نسخة ثالثة من هذه الرسائل، و هي بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٥٢٣ لغة، وهي مكتوبة في عام ١٣٤٥هـ، ويرى عبد التواب أنّ مراجعتها كانت ضرورية لتصحيح كثير من الأوهام التي وَقعا فيها، والتي ذكر منها عبد التواب سبعة وعشرين خطأً كان صوابه موجودًا في المخطوطة التيمورية، مثل: في ص ١١/١٨: (وغَوَتِ السَّخْلة). صوابها في مخطوطة التيمورية: (وغَوِيَتْ)[3].

---

(٣) العدد (٤٢) لسنة ١٩٦٧م: ٢٣٦ وما بعدها.
(٤) رسائل في النحو واللغة: ١١.
(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٣٣٢ / ٣٣٥.
(*) الجزء الأول / ٢٨٣، في (طبعة دار الفكر ـ بيروت) التي اعتمدت عليها.
(٢) مناهج تحقيق التراث...: ٣٣٤ ـ ٣٣٥.
(٣) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٣٣٥ ـ ٣٣٩.

٣ ـ سقوط عبارات من النصّ، بسبب انتقال النظر في بعض الأحيان، وقد ذكر عبد التواب سبعة مواضع وقع فيها ذلك، منها مثلا: ٧/١٨: (وعَليت علاء). وفي المخطوط (وعليت في المكارم علاء)(٤).

٤ ـ ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أربعة مواضع فيها أخطاء في المخطوطات كلّها، ولم ينتبه عليها المحقّقانِ، ومن أمثلة ذلك: في ١٢/١٥: ((وكَمَسَ الودك يكْمِس إذا جَمد))، كذا في المخطوطات كلّها، والصواب: (وجَمَسَ الوَدَكُ يجْمُسُ إذا جمد) كما في اللسان(١).

٥ ـ الخطأ في فهم بعض عبارات الكتاب، ومحاولة تصحيحها، أو الاعتراض عليها. وقد ذكر عبد التواب ثلاثة مواضع في الكتاب تشهد على ذلك. نذكر منها مثلا: ما ورد في النصّ (١٢/٤٣) عبارة: ((والعِلْم الذي لا يتعدّى إلى مفعولين ما عدا العِلْم)) علّق المحققان عن ذلك في الحاشية: ((كذا ورد)). ويرى عبد التواب أنّ العبارة صحيحة؛ لأنّ الرماني يقصد أنّ (العِلْم) يعبّر عنه بكلمات كثيرة، مثل: عَلِمَ، وعَرَفَ، ودَرى... الخ، وأنّ ما عدا (علم) منها لا يتعدّى إلى مفعولين(٢).

٦ ـ التحريفات التي وقعت في الآيات القرآنية الكريمة؛ مثل: في ١/٥٢: (فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ عَدُوّاً وَحَزَنًا). وصوابه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٣). وهو كذلك في المخطوطة(٤).

٧ ـ إغفال المحقّقين ترجمة كثير من الأعلام الواردة في الكتاب؛ مثل: (عليّ) الواردة في النصّ (١/٢٥): ((وسمِعت عليًّا يقول: سمعت ثعلبًا يقول: سمعت ابن الأعرابي)). وهذا ممّا يشكل؛ فهو (علي بن إبراهيم بن سلمة

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٩ ـ ٣٤٠.
(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠ ـ ٣٤١، ولسان العرب: (جمس) ٣٤١/٧.
(٢) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٣) القصَص / ٨.
(٤) وينظر أمثلة أخرى في: مناهج تحقيق التراث...: ٣٤٢.

القطّان)[٥] من شيوخ ابن فارس. وقد روى عنه ابن فارس كثيرًا في كتابيه المقاييس والمجمل[٦]، بهذا السند نفسه.

٨ ـ إغفالهم تخريج كثير من الشواهد الشعرية، وقد خرَّج الدكتور عبد التواب طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية؛ إذ بلغ مجموع ما خرّجه أربعة وثلاثين شاهدًا[١].

وأخيرًا: يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((فما أظنّ أنّ الأستاذ الجليل، والعالم الكبير، المرحوم الدكتور مصطفى جواد، قد شارك بالفعل في تحقيق هذه الرسائل؛ لأنني أُجِلُّهُ عن أن يقعَ فيما وقعت فيه هذه النشرة من أخطاء، تسمو عنها مكانته العلمية، وقدره المحفوظ بين علماء هذا الجيل))[٢].

ثالثًا: رسائل في اللّغة:ـ

نشره محقّقًا الدكتور إبراهيم السامرائي في بغداد سنة١٩٦٤م، يضم أربعة كتب مهمّة في نصوص اللّغة. نقد الدكتور رمضان عبد التواب هذا الكتاب، فقال: ((لم يبذل فيه الدكتور السامرائي جهدًا يذكر، بل تعجَّل في إخراجه ونشْره. ولسنا بذلك نحط من قيمة هذه النشرة، أو نطعن في قدرة الدكتور السامرائي ومكانته العلمية، ولكنّنا نرى أنّه تعجَّل، ولو تريَّث ووقف عند كلّ نصّ يحاول فهمه، ويعرضه على المصادر المختلفة، لجاء عمله متقنًا خاليًا من التصحيف والتحريف))[٣].

وقد أخذ على المحقّق مآخذ كثيرة، وسأعرض بعض الأمثلة من هذه المآخذ على تحقيق كلّ كتاب من الكتب الأربعة التي نشرها السامرائي في مجموعته، وهي على النحو الآتي:ـ

---

(٥) ينظر: معجم الأدباء: ٨٢/٤، ونزهة الألباء: ٣٢٠، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤٢.
(٦) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٣٤٢.
(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٣ ـ ٣٤٧.
(٢) المصدر نفسه: ٣٤٧.
(٣) مناهج تحقيق التراث...:٢٦٦.

١ ـ خلق الإنسان، لأبي إسحاق الزَّجاج (ت ٣١١ هـ) [٤]:

وقف الدكتور رمضان عبد التواب عند كتاب (خلق الإنسان) للزجاج بتحقيق إبراهيم السامرائي، فأخذ عليه جملة أمور، سأذكرها على النحو الآتي [٥]:

١ ـ لم يرَ السامرائي كتاب بروكلمان (تأريخ الأدب العربي) ولذلك فإنّه ذكر كتب الزجاج المخطوطة التي ذكرها بروكلمان، وهي: كتاب (سر النحو)، و(الإبانة عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم)، و(معاني القرآن)، و(حروف المعاني) و(الشجرة).

٢ ـ لم يترجم السامرائي للأعلام الواردة في النصّ فوقع التصحيف والتحريف في كثير من هذه الأعلام، ومن ذلك: ((أخبرنا الشيخ أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن سوّار المقرئ))[١]. والصواب – كما يقول عبد التواب -: ((أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوّار المقرئ))[٢].

والحقيقة أن هذا العلم لم يحرّف في الطبعة الأولى – مطبعة المجمع العلمي العراقي سنة (١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م)، فقد ورد في النص مثلما ذكره عبد التواب. ويبدو لي أنّ التحريف قد وقع نتيجة خطأ في الطباعة في كتاب (رسائل في اللغة)، الذي نشر سنة (١٩٦٤م).

٣ـ لم يهتم السامرائي كثيرا بإثبات الفروق بين نسخ الكتاب، أو لعلّه لم يرَ من هذه النسخ إلاّ أوراقها الثلاث التي لم ينشر غيرها في الكتاب كله، وإلاّ كيف يفسر وهمه في ذكر رقم نسخة دار الكتب المصرية وعدد أوراقها، إذ

---

(٤) طبع سنة ١٩٦٢م من قبل مطبعة المجمع العلمي العراقي، وقد أعاد نشره ضمن كتاب (رسائل في اللغة) مطبعة الإرشاد ـ بغداد ـ ١٩٦٤.

(٥) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: ٢٦٦ ـ ٢٧٦.

(١) رسائل في اللغة: ٨.

(٢) مناهج تحقيق التراث...: ٢٦٧. وأرى أنّ الصواب في هذا هو ((أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار الحنفي البغدادي))، المتوفى سنة (٤٩٦هـ)، صاحب كتاب (المستنير في القراءات العشر)، دراسة وتحقيق: عمّار أمين الدّدو، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب / جامعة بغداد ـ سنة ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م.

ذكر أنّها (تحت رقم ٣٣٤ وعدد أوراقها ١٥ ورقة)[١]. والصواب – كما يقول عبد التواب – (٢٣٤ مجاميع، وعدد أوراقها ١٣ ورقة).

٤ ـ سقط من النص كلمات وعبارات كاملة نتيجة انتقال النظر في القراءة، ومن أمثلة ذلك: ((يقال جدع الله أنفه، وعبد أكشم وأجدع))[١]. والصواب: ((... جدع الله أذفه، وكشم أذفه، وعبد أكشم وأجدع)، كما في مخطوطة دار الكتب المصرية))[٢].

ومن ذلك أيضًا ((والأنامل أطراف الأصابع الأولى من مفاصل كلّ الأصابع يقال لها: الأطرة وجمعها أُطُر))[٣]. والصواب: ((... يقال لها من اليدين والرجلين جميعًا. والوترة التي حول الظفر يقال لها: أطرة...) كما في المخطوط))[٤].

٥ ـ هناك كلمات وعبارات أخرى سقطت، بسبب انتقال النظر، بل بسبب التهاون في مقابلة النصّ، والعناية بتصحيحه وضبطه، وقد استدرك رمضان عبد التواب ذلك بعد أن قابل النصّ المحقّق على مخطوطة دار الكتب المصرية، مثل: ((وأنا أسمع ذلك في شهر رمضان))[٥]. والصواب: ((وأنا أسمع وذلك في شهر رمضان))[٦].

ومن أمثلة ذلك أيضًا:((ما خرج عن الجسد من الخنصر))[٧]. والصواب: ((ما خرج من الجسد من حدّ الخنصر))[٨].

---

(٣) ينظر خلق الإنسان للزجاج: ٧.
(١) المصدر نفسه: ٢٤.
(٢) مناهج تحقيق التراث...: ٢٦٨.
(٣) خلق الإنسان: ٣٦.
(٤) مناهج تحقيق التراث...: ٢٦٩.
(٥) خلق الإنسان: ٧.
(٦) مناهج تحقيق التراث... : ٢٦٩.
(٧) خلق الإنسان: ٤٨.
(٨) مناهج تحقيق التراث: ٢٧٠.

٦ ـ هناك عبارات حرّفت في النصّ ممّا أدّت إلى تشويه النصّ والإضرار به، مثل: ((والقزع واحدة قزعة))[١]، والصواب: ((والقزع واحده قزعة))[٢].
ومن ذلك: ((والبتع شدق العنق))[٣] والصواب: ((والتبع شدّ العنق))[٤].

٢ـ القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما، لأبي علي أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١ هـ):ـ

وقف الدكتور رمضان عبد التواب عند هذا الكتاب فأخذ على المحقّق جملة مآخذ سأذكرها على النحو الآتي:ـ

١ ـ أهمل السامرائي الرجوع إلى كتاب بروكلمان (تأريخ الأدب العربي) عند ترجمته للمرزوقي، واعتمد على المقدمة التي صنعها الأستاذ عبد السلام هارون لشرح ديوان الحماسة للمرزوقي وحدها؛ ولذلك ذكر ـ على غير عادته ـ((المخطوط من كتب المرزوقي والمطبوع، وأرقام المخطوطات وأماكنها، وهو ما فعله الأستاذ عبد السلام هارون بترتيبه وعباراته. وإذا كان الأستاذ عبد السلام هارون قد نَسِيَ كتابًا للمرزوقي، وهو (غريب القرآن)، الذي ذكر بروكلمان أنّ منه نسخة بالمدينة المنوّرة، فلا نعجب بعد هذا إذا لم نعثر، لاسم هذا الكتاب عند الدكتور السامرائي على أثر))[٥].

٢ ـ اعتمد السامرائي على نسخة المتحف العراقي ١٣٩٥ لغة وحدها في نشر هذا الكتاب، مع أنّ هناك قطعة من هذا الكتاب برقم ٤١٤٠ أدب في دار الكتب المصرية، ممّا جعله غير قادر على أن يقوّم ما اعوجّ من نسخة المتحف العراقي، وقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب في صفحتين اثنتين خمسة أمثلة من هذا العوج، نذكر منها: ما ورد في النصّ ((ومنها ما يفيد الشمول في التذكير على وجه، ويفيده في التعريف على وجه))[١].

---

(١) خلق الإنسان:١٣.
(٢) مناهج تحقيق التراث: ٢٧١.
(٣) خلق الإنسان: ٤٤.
(٤) مناهج تحقيق التراث: ٢٧١.
(٥) المصدر نفسه: ٢٧٢.
(١) رسائل في اللغة: ٧٤.

والصواب: ((ومنها ما يفيد الشمول في التنكير...)) كما في قطعة دار الكتب المصرية[٢].

٣ ـ لم يقابل السامرائي النصوص بمصادرها المنقولة عنها، ممّا أدّى إلى خلط النصوص بما ليس منها من عبارات المرزوقي؛ مثل: ((وقال سيبويه: وهذا لفظه الجمع بالألف والتاء، والواو والنون، لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره))[٣]. فيقول عبد التواب: ((لو راجع الدكتور السامرائي كتاب سيبويه (٢: ٢٢/١٤١) لعرف أنّ عبارة (هذا لفظه) ليست من كلام سيبويه، وإنّما هي من كلام المرزوقي نفسه، يريد من ورائها أنّه ينقل العبارة عن كتاب سيبويه بنصّها))[٤].

٣ـ ما يذكّر ويؤنّث من الإنسان واللّباس، لأبي موسى سليمان بن محمّد الحامض (ت ٣٠٥ هـ):ـ

هو رسالة صغيرة بإزاء كتب المذكر والمؤنث الأخرى؛ إذ شغل أربع صفحات فقط في نشرة إبراهيم السامرائي ضمن كتاب (رسائل في اللغة) الذي طبع ببغداد سنة ١٩٦٤م. ثم أعاد تحقيقه ونشره الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٦٧م.

وبعد، فالذي لاحظه عبد التواب في نشرة السامرائي ما يأتي:ـ

١ ـ اعتمد على مخطوطتين متأخّرتين جدًّا، هما: مخطوطة المتحف العراقي المرقومة (١٤٥٩/ لغة)، وهي من مخطوطات الشيخ محمّد بن الشيخ طاهر السماوي، وقد نسخها بخطّ يده، ومخطوطة أخرى في المتحف نفسه وجدها تحت الرقم (١٦٧٧/ لغة)، وهي أيضًا بخطّ السماوي، وقد نسخهما معًا سنة (١٣٣٢هـ). ولم ينتبه السامرائي على مخطوطة الاسكوريال المرقومة (١٧٠٥)، وهي بخطّ الجواليقي اللغوي المشهور (ت٥٣٩ هـ). وهناك ثلاث مخطوطات أخرى لم يعرفها ولم يشر إليها، وهي مخطوطة بايزيد باستانبول المرقّمة (٣١٧٨) ومخطوطة عاطف أفندي باستانبول المرقومة (٢٠٠٣)، ومخطوطة دار الكتب المصرية ٢ مجاميع ش. وهذه النّسخ

(٢) ينظر: مناهج تحقيق التراث: ٢٧٢ ـ٢٧٣.
(٣) رسائل في اللغة: ٩٣.
(٤) مناهج تحقيق التراث: ٢٧٤.

جميعها قد اعتمد عليها الدكتور رمضان عبد التواب حين أعاد تحقيق هذه الرسالة[١].

٢ ـ ترجم السامرائي لأبي موسى الحامض ترجمة موجزة غير وافية شملت ستة أسطر فقط. ولم يرجع في ترجمته إلى الفهرست لابن النديم، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وطبقات النحويين لابن قاضي شهبة الأسدي، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي، وغيرها من المظانّ التي تعينه على الإلمام بسيرة أبي موسى الحامض[٢].

٣ ـ لم يترجم للأعلام الواردة في النصّ على الإطلاق، ممّا أدّى إلى بقاء التحريف الحاصل في الأعلام بالمخطوطتين؛ ومن ذلك ((عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عون الزهري))[٣] والصواب: ((عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري))[٤].

٤ ـ لم ينسب الأبيات التي وردت في النصّ والتي لم تنسب إلى قائليها، على الرغم من شهرتها وورودها في كثير من المصادر الأدبية واللغوية. وقد أدّى ذلك إلى إغفال إتمام الأبيات التي ورد شطر منها في النصّ.

ومن ذلك: ((وقال الشاعر:... والعين بالإثمدِ الحَارِيّ مَكْحُولُ))[٥]. فلم يعرف السامرائي أنّ هذا البيت لطفيل الغنويّ، وهو من شواهد كتاب سيبويه وتمامه:

(١) ينظر مناهج تحقيق التراث....: ٢٧٤، والتذكير والتأنيث في اللغة: ٢٠ ـ ٢٣.
(٢) ينظر مناهج تحقيق التراث...: ٢٧٤.
(٣) رسائل في اللغة: ١٠٥.
(٤) مناهج تحقيق التراث: ٢٧٥، وتنظر: ترجمته في: تأريخ بغداد: ١٠/ ٢٨٩.
(٥) رسائل في اللغة: ١٠٥.

إذْ هِيَ أحْوى من الرِّبْعيّ حاجبه والعين بالإثْمِدِ الحَاريّ مكحولُ[1].

ومن ذلك أيضًا: ((وأنشد: ما حملت عاتقي سيفي...))[2]. ولو خرَّجَ السامرائي هذا الشعر لعرف أنّه من بيتين لأبي عامر جدّ العباس بن مرداس هما:

لا صُلْحَ بيني فاعْلَمُوه ولا بيـنكم مـا حَمَلـتْ عـاتِقي

سيفي ومـا كنَّـا بنجـدٍ ومـا قَرْقَـرَ قُمْـرُ الـوادِ بالشّـاهِقِ [3].

٥ ـ أصاب النصّ سقط بسبب انتقال النظر في القراءة إلى أسفل السطور، ولم ينتبه الأستاذ السامرائي على ذلك. ومن أمثلة ذلك: ((الرأس ذكر والهامة أنثى، ورُبّما ذكّرتْ. وفيها عِللٌ في تنكير ها. وقال الشاعر: والعين بالإثْمدِ الحَاريّ مكحولُ))[4]؛ إذ ليس في هذا الشاهد ذكر للرأس أو الهامة.

والصواب ـ كما في نشرة عبد التواب أخذًا من نسخة مخطوطة الجواليقي ـ: ((الرأس ذكر، والهامة أنثى، والدماغ ذكر والأذن أنثى، والعين أنثى، وربما ذُكِّرَتْ...)). وهكذا ترى بعد تصحيح العبارة، أنّ البيت شاهد على تذكير العين التي ورد ذكرها في النص [5].

٦ـ لم ينتبه السامرائي على التصحيف الواقع في قسم من المفردات التي وردت في النصّ. ومن ذلك: (يقال ساعِدٌ عَبْلٌ، إذا كان ممتلئًا) [6]. وصوابه: بخطٍ واضحٍ في مخطوطة الجواليقي: (يقال: ساعدٌ غَيْلٌ، إذا كان ممتلئًا). هذا إلى أنّ المعاجم العربية تصف الساعد الممتلئ بالغَيْل. أمّا العَبْل فهو الذراع الضخم[7].

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٤٠ (بولاق).
(٢) رسائل في اللغة: ١٠٦.
(٣) لسان العرب: (قمر) ٥/ ١١٥.
(٤) رسائل في اللغة: ١٠٥.
(٥) ينظر: مناهج تحقيق التراث: ٢٧٦ ــ ٢٧٧.
(٦) رسائل في اللغة: ١٠٦.
(٧) ينظر: مناهج تحقيق التراث: ٢٧٧ ــ ٢٧٨.

٧ـ ترك السامرائي من نصّ الرسالة جزءًا في خاتمتها، بحجّة أنّه لا علاقة له بالتذكير والتأنيث. وكان الواجب إثباتها أداءً للأمانة العلمية في التحقيق[١].

٤ ـ المسـائل و الأجوبـة، لابن السيِّد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ):ـ

أخذ الدكتور رمضان عبد التواب على تحقيق السامرائي هذا الكتاب الملاحظات الآتية:

١ ـ نشر السامرائي لقدرٍ ضئيل من هذا الكتاب القيم، فيقول عبد التواب: ((ولسنا ندري، لماذا حرمنا الناشر من النصّ الكامل لهذا الكتاب العظيم؟ وما الفائدة من أن ينشر منه جزءًا يسيرًا؟ أَلِكي يزداد به (رسائل في اللغة) فحسب؟))[٢].

٢ ـ اعتماد السامرائي في نشرته على مخطوطة حسن حسني الصمادحي ـ من علماء تونس ـ وحدها، وهي حديثة الخطّ نسخت عام ١٢٩٩ هـ، بخطّ محمد الطيّب بن إبراهيم الرياحي التونسي، مع إهماله التام لنسختين أخريين، واحدة في الإسكوريال برقم (١٥١٨)، والأخرى في جامع القرويين برقم (١٢٤٠)[٣].

٣ ـ برغم زعم المحقّق أنّه رأى كتاب بروكلمان، فإنّه لم يعرف أنّ بعض الكتب التي ذكرها للبطليوسي، ما يزال مخطوطًا، مثل: كتاب (المثلّث)[٤]، و(شرح سقط الزند للمعري)، و (الحروف الخمسة)[٥]، و(الحُلَل في شرح أبيات الجمل)[٦]. كما أنّه لم يعرف كتاب: (الاسم والمسمى) و هو

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٨.
(٢) مناهج تحقيق التراث: ٢٧٨.
(٣) ينظر: مناهج تحقيق التراث: ٢٧٩.
(٤) نشره محققًا (صلاح مهدي الفرطوسي) في بغداد ١٩٨١م.
(٥) نشره محققًا (حمزة النشرتي) باسم (ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة) بالقاهرة سنة ١٩٨٣م. وكان قد حققه قبل ذلك الدكتور علي زوين ضمن رسالة ماجستير قدمت إلى كليّة الآداب ـ جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦م، التي طبعت فيما بعد ببغداد باسم (الفرق بين الحروف الخمسة).
(٦) نشره محققا الدكتور(مصطفى إمام) بالقاهرة ١٩٧٩م.

مخطوط آخر للبطليوسي. وكلّ ذلك ذكره بروكلمان في كتابه: (تأريخ الأدب العربي)[1].

٤ ـ تعليق المحقّق في الحاشية على أبياتٍ ذَكرَ البطليوسي، أنّ أبا تمّام أنشدها في الحماسة لرجل من فقعس، أنّه ((لم ترد الأبيات في حماسة أبي تمّام إلى أيٍّ من الفقعسيين))[2]، وهي في حماسة أبي تمّام ١/٢٢٩ رقم ٥٧ من شرح المرزوقي.

وفي الصفحة نفسها يرد النصّ الآتي: ((وقال ربيعة بن مفرغ، في نحوٍ من هذا الشعر، أنشده أبو تمّام:

وكَمْ مِنْ حامِلٍ لي ضَبَّ ضِغْنٍ بعيد قلبه حلو اللسان)).

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((وبدلا من أن يبحث الدكتور في حماسة أبي تمام عن هذا الشعر ـ وهو هناك لـ (ربيعة بن مقروم) في الحماسية رقم (٤٠٧) من شرح المرزوقي ٣/١٣٥ ـ علّق في الحاشية على ربيعة بن مفرغ (المحرّفة) بقوله: الصحيح هو: يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ. انظر: الخزانة: ٢/ ٢١٢، وإرشاد الأريب ٧/ ٢٩٧، والشعر والشعراء ٢١٩، فأكثر الدكتور السامرائي من ذكر مصادر ترجمة (ابن مفرغ)، ولم يدرِ أنّه تحريف: ابن مقروم)) [3].

٥ـ استهانة السامرائي تمامًا بمقابلة النصوص بمصادرها، فيقع لذلك في سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات، مثل: في نصّ نَقَلَه البطليوسي عن ابن قتيبة في (أدب الكاتب): ((وإذا اجتمعت الظأن والمعز وكثرتا، قيل لها

(١) ينظر مناهج تحقيق التراث: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٢) رسائل في اللغة: ١٥٢ هامش ١.
(٣) مناهج تحقيق التراث: ٢٨٠.

ثلاثلة))[٤]. وأنّ الصواب في أدب الكاتب [٥]: (ثَلَّة) لا (ثلاثلة). و كذلك أخذ عليه أخطاءًا في ثمانية مواضع نتيجة تغاضيه كتب الأمثال [٦].

٦ ـ الكثير من التصحيفات والتحريفات في النصّ سببها عدم توخّي الدقّة في التحقيق. ذكر منها عبد التواب أحد عشر تصحيفًا وتحريفًا في تسع صفحات فقط من الكتاب[١].

رابعًا :العُمُد في التصريف لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ):-

و هو كتاب صدر بتحقيق الدكتور (البدراوي ز هران)، و قد تصفح الدكتور رمضان عبد التواب هذا الكتاب، فأخذ على المحقق جملة من المآخذ، نتناولها على النحو الآتي [٢]:-

١- وجد الدكتور رمضان عبد التواب أنّ كتب التراجم تذكر هذا الكتاب من بين مؤلفات عبد القاهر الجرجاني باسم (العُمْدَة في التصريف) وليس (العُمُد في التصريف) كما جاء به المحقّق، وقد ذكر عددًا من التراجم التي رجع إليها وهي: بغية الوعاة، ١٠٦٢ ، وطبقات الشافية الكبرى للسبكي ٥ / ١٥، وطبقات المفسرين للداوودي ١ / ٣٣١، ووفيات الأعيان ١ / ٦١٣، و شذرات الذهب ٣ / ٣٤٠، وطبقات ابن قاضي شهبة الأسدي ٢ / ٩٢، وكشف الظنون ٢ / ١١٦٩، وهدية العارفين ١ / ٦٠٦.

أمّا المحقّق فيزعم أنّ في العنوان تصحيفًا؛ إذ يقول في الصفحة الخامسة من الكتاب: ((كيف يكون العُمدة في التصريف، وهو ليس الأصل، وليس المرجع، وليس الغاية، وليس النهاية))، ثم يسوق المسوّغ لاختيار العنوان الذي جاء به من عنده فالكتاب ((بنصّ عبارته جملة من القول في التصريف، كل جملة هي أساس وركيزة، أو هي عمود من أعمدة

(٤) رسائل في اللغة: ١٥٦.
(٥) ينظر: أدب الكتاب: ١١٤.
(٦) ينظر: مناهج تحقيق التراث: ٢٨١ – ٢٨٢.
(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢ – ٢٨٣.
(٢) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ٢٥١ – ٢٨٢.

التصريف، فالكتاب يقدّم ركائز وأسس علم التصريف، أو يضع عُمُدَه أو أعمدته، فهو العُمُد وليس العمدة))[٣].

وعندما قال عبد القاهر الجرجاني، في أول كتابه هذا: ((هذه جُمل من القول في التصريف)) [١] علّق المحقّق على ذلك في الهامش بقوله: (لهذه الكلمة أهمّيتها، فعلى نحو ما بدأ كتابه (الجُمَل) بقوله: (هذه جمل رتّبتها ترتيبًا قريبًا...) بدأ هنا كتابه هذا بقوله: (هذه جمل من القول في التصريف)، وهذه الأسس هي عُمُد فن التصريف)). وعلّق الدكتور رمضان عبد التواب على كلام المحقّق هذا، قائلاً:((وإذا كان الدكتور البدراوي، يتمادى على تبرير فعلته على هذا النحو، الذي لا يوافقه عليه أحدٌ مِمَّن تمرَّس بفنّ التحقيق، وعرف توثيق عنوان الكتاب، فإنّي أسأله بكلّ حبٍّ وإخلاص، فأقول له: لماذا لم تطالب بتغيير اسم كتاب (الجمل) إلى (العُمُد) كذلك؟، ما دمت تستخدم هذا التسلسل الدلالي التلازمي))[٢].

٢ ـ تتبّع الدكتور رمضان عبد التواب ثلاثة وخمسين موضعًا صُحِّفَت وحُرِّفَت ألفاظها [٣]. من ذلك لمّا وقف على النصّ (٥/١٢٢): ((وحَضُنَتْ المرأة فهي حَضان))، فذكر صوابه: ((وحَصُنَت المرأة فهي حَصان)). ثم قال: ((وقد تابع البدراوي ما في المخطوطة من التصحيف، وهو مخالف لما في المعاجم))[٤].

٣ ـ تتبّع الدكتور رمضان عبد التواب السقط الحاصل في قول المصنّف في ثمانية عشر موضعًا ولم ينتبه عليه المحقّق[٥].

٤ ـ أخذ على المحقّق تصحيح بعض الأخطاء في المخطوطة من دون إشارة إلى ما في المخطوطة[٦].

---

(٣) دراسات وتعليقات في اللغة: ٢٥٣.
(١) ص ١١٩، نقلا عن المصدر نفسه: ٢٥٤.
(٢) دراسات وتعليقات في اللغة: ٢٥٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦ ـ ٢٦٤.
(٤) المصدر نفسه: ٢٥٨.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٤ ـ ٢٦٦.

٥ ـ لم يفطن المحقّق إلى أنّ هناك زيادات لازمة لإقامة النصّ.

٦ ـ وهناك جملة أمور أخرى أخذها عبد التواب على المحقّق منها وضعه زيادات توضيحية بين أقواس في متن الكتاب وليس في الحاشية، وهناك نقول في حواشيه، لم يذكر مصدرها الأصلي، والتزيّد الذي لا مسوّغ له في حواشي التحقيق، وفهمه للنصوص فهمًا خاصًّا وتحميلها فوق ما تحتمل، وإغفال الدقّة في النقل عن المصادر، وترك شرح ما كان ينبغي شرحه، وأخطاء الإملاء في بعض المواضع، وكذلك الاضطراب في وضع علامات الترقيم، وغيرها من المآخذ[1].

وهذه الأمثلة التي اخترناها من بين جهود كثيرة قام بها هذا المحقّق الفذ، في نقد التحقيق، لتكشف عن مكانته العلمية العالية في هذا الميدان؛ إذ وجدناه ينقد ويقوّم ويصحّح مستدركًا على ما غَفِلَ عنه أكابرُ العلماء في هذا الفنّ.

ويُزادُ على ذلك أنّه على الرغم من كثرة الجهود التحقيقية للدكتور رمضان عبد التواب فإننا لم نجد نقدًا ذا بالٍ يؤخذ عليه، ويوجَّه على عمله التحقيقي.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٧.

(١) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة : ٢٦٩ ـ ٢٨٢.